
محضر نهائي للجلسة العامة السادسة بعد الخمسة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيمون بولوت (كينيا)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٠٦

لمؤتمر نزع السلاح .

أود ، بادئ ذي بدء ، أن أرحب ترحيباً حاراً ، نيابة عن المؤتمر ، بوزير خارجية بيرو ، سعادة السيد غيليرمو لاركو كوكس ، الذي سيلقي كلمة أمام المؤتمر اليوم بوصفه المتحدث الأول . ويسعدني بصفة خاصة أن أفعل ذلك ، حيث أن هذه هي أول مرة يشارك فيها وزير من وزراء خارجية بيرو في أعمال هذا المؤتمر منذ اعتماد شكله الراهن في عام ١٩٧٩ . وقد برز سعادة السيد غيليرمو لاركو كوكس في حياته السياسية والبرلمانية ، مما أوصله إلى أن يكون رئيساً للجنة الدفاع الوطني التابعة لمجلس الشيوخ ، التي تعنى بمسائل نزع السلاح . وقد لقيت تأييداً ايجابياً في هذه الهيئة مبادرات عديدة قامت بها بيرو لتحقيق تدابير لبناء الثقة في أمريكا اللاتينية وتخفيض الإنفاق العسكري في المنطقة . وتتضح جيداً مشاركة بيرو الايجابية في مسائل نزع السلاح بأن عاصمتها ليما هي أيضاً مكان المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، حيث نظمت مؤخراً حكومة بيرو والأمم المتحدة مؤتمراً للخبراء بشأن تعزيز التعاون السياسي في المنطقة . إنني على يقين من أن الأعضاء سيتابعون بيان الوزير باهتمام خاص .

ويتابع المؤتمر اليوم مواصلة النظر في المسائل التي لم يبت فيها بعد . بيد أنه وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك . وفي قائمتي للمتحدثين هذا اليوم ممثلو بيرو وبلجيكا والسويد وباكستان واندونيسيا . ويسرني الآن أن أدعو المتحدث الأول على قائمتي إلى الكلام وهو ، وزير خارجية بيرو ، سعادة السيد غيليرمو لاركو كوكس .

السيد لاركو كوكس (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، حيث

أن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها وزير من وزراء خارجية بيرو في مؤتمر نزع السلاح ، أود أن أعرب عن ارتياحي لمخاطبة هذا المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الاطراف ، في وقت تؤول فيه إليكم ، إلى كينيا ، إلى افريقيا ، رئاسة المؤتمر . وانني أعتبر ان هذه فرصة عظيمة لأبين بإيجاز اهتمامات بلدي للممثلين الموقرين لدول تشاطر ، مع بيرو ، المسؤولية الدولية عن تعزيز قضية نزع السلاح العام الكامل من خلال التشاور والجهود المتضافرة .

من المفارقات أن يشهد الآن أن الترسانة العسكرية التي تعززت على مر السنين غير متناسبة مع مواجهة التهديدات المعقدة الموجهة إلى الأمن . إن الطابع غير العسكري وعبر الوطني للمشاكل الدولية الراهنة يجعل من الصعب أن ينظر إليها

بأبعادها الحقيقية . والأمـر كذلك بوجه خاص في فترة انتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في العلاقات الدولية تتمف بأشكال من الترابط متزايدة الدقة مع التركيز بدرجة أقل على الأيديولوجية ؛ وبعبارة أخرى ، مرحلة جديدة في العلاقات الدولية . ويجري حالياً إعادة تحقيق تنظيم استراتيجية حقيقية على مستوى العالم تقتضي أن يبذل أعضاء المجتمع الدولي جهوداً متزايدة التنسيق بغية الاستفادة تماماً من مناخ الانفراج الحالي . وعلاوة على ذلك ، قد تكون هذه هي المرة الأولى التي تُدعم فيها إعادة تنظيم من هذا النوع من خلال الوسائل الدبلوماسية وحدها . ولا تزال المفاهيم الاستراتيجية التقليدية تطبق رغم أن الأحوال الدولية الجديدة تهز أسسها .

ويحدث ذلك لأننا ما زلنا نفتقر إلى خطة استراتيجية رسمية عالمية بديلة . وعلى الصعيد الإقليمي ، يمكن ادراك أن هناك بحث يجري عن مفاهيم بديلة أنسب للعصر الحالي . وينشأ عن هذه العملية الحيوية ما يمكن اعتباره السمة الأولى لمعنى جديد للأمن ، وهي طبيعته التكاملية والمتراطة . ولدينا انطبـاع بأننا بعيـدون للغاية عن العهد الذي كان من الممكن فيه النظر في حلول من جانب واحد تماماً للتحديات الدولية . إن ما يبديه المجتمع الدولي من رغبة في التعاون والتفاهم قد أفضى أيضاً إلى حدوث تغيرات جوهرية في العنصر العسكري للأمن نفسه . وقد يعقب الخوف من إمكانية وقوع إبادة كاملة تناقص نسبي في التفوق النووي ، وهو أمر سيرحب به جميعنا بارتياح . وفي هذا الصدد ، فإن شعار "الحرب النووية لا يمكن أن ينتصر فيها أحد ولا ينبغي خوضها البتة" ، شعار واضح حتى إن أمكن أن تظل أعراض الإدمان النووي معنا طوال سنوات عديدة مقبلة . ويمكن أن يلازم ذلك تحول مركز ثقل التوازن الاستراتيجي العالمي المزعزع من الأسلحة النووية إلى الأسلحة التقليدية .

وإنني عندما أشير إلى مختلف القوى المؤثرة في الأسلحة وسباق التسلح التقليدي أقصد شيئاً أكثر من مجرد أسلوب النزاع كما جرت ممارسته عبر التاريخ . إنني أتصور مصدراً مكنياً ، وإن كان غير تلقائي ، للموارد المالية التي يحتاج إليها بإلحاح عنصر الأمن غير العسكري . ودون أن أخوض في تبسيط خطر ، أعتقد أننا جميعاً متفقون على وجود علاقة مباشرة بين سباق التسلح وندرة الموارد ؛ وأنه يمكن للمجتمع الدولي أن يفرج عن موارد مالية أساسية بواسطة تخفيض جذري في الإنفاق العسكري التقليدي .

وأمام إعادة توزيع القوة العالمية ، وبغية إحراز تقدم في عملية للتنسيق الإقليمي ، أعتقد أن من الضرورة الاعتراف بهذا الاتجاه الجديد وتقييمه وهو اتجاه يتمف بأن الحالة الدولية الناشئة تتطلب وجود شركاء اختياريين وواعين بدلاً من تجمعات خاضعة يـضعف بقاؤها السلم والأمن الدوليين . ويتضح بصورة متزايدة أن وجهات

نظر معينة تطابق خصائصها العلاقات التقليدية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب تصبح غير ذات صلة بالموضوع . ومن جهة أخرى ، فإن جميع المواقف الإقليمية التي بدأت تتشكل بشأن المسائل الأمنية تشترك في اتجاه أساسي يعبر عنه في بيانات مثل بيان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالبحث عن عناصر مشتركة لمفهوم أوروبي جديد للأمن ، وفي المقترحات السوفياتية بشأن الأمن المشترك ، وفي ما يُعرف في أمريكا اللاتينية بالأمن الديمقراطي .

واليوم ، بعد تأخير دام أربعة عقود ، نقترّب من الهدف الأساسي لميثاق الأمم المتحدة وقد أخذ يتدعم بصورة نهائية . وسيتطلب ذلك الاضطلاع بعمل أكثر نشاطاً في المحافل المتخصصة في هذا المجال . وسيكون من المناسب للغاية ، مثلاً ، تقييم إمكانيات تعزيز تطوير آليات الدفاع الإقليمي باصرار في عملية تدريبية للاقترب من الواقع . ويمكن النظر في امكانية اجراء إعادة للتنظيم ، والتشجيع على إيجاد بيئة إقليمية طبيعية من أجل سياسات نزع السلاح التقليدي . وستكون هذه أيضاً طريقة لتعزيز مبدأ تعدد الأطراف الذي يثبت بصورة متزايدة أنه البديل الأنسب . وفي هذا الإطار ، ينبغي أن تفقد الحرب أهميتها التقليدية .

وشمة مهمة عاجلة لهذا المؤتمر هي التفاوض بشأن اتفاق يتضمن الحظر النهائي والتمام للتجارب النووية . إن التأخر في هذه المسألة الهامة أمر لا يمكن فهمه ، وإن كنت أعتبر أن قيام ٤٠ دولة من الدول غير النووية بتوقيع طلب عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية هو خطوة ايجابية . وكان بلدي من بين البلدان الأصلية التي اشتركت في تقديم هذه المبادرة ، اقتناعاً منه بأن ذلك يمكن أن يحقق في النهاية واحداً من أشمن تطلعات المجتمع الدولي . إن بيرو ، بوصفه أحد الأطراف المتعاقدة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي معاهدة تيلاتيلوكو ، قد تخلّى عن الأسلحة النووية ، وهو يؤيد تنفيذ هذين الصكين الدوليين تنفيذاً كاملاً . وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فإننا نرى أن تبقى نافذة إلى أجل غير مسمى ما دام يمكن بالطبع ضمان طابعها العالمي بصيغ مناسبة تكفل الامتثال لأحكامها امتثالاً تاماً .

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، المقرر عقده في عام ١٩٩٠ ، يمكن أن يتيح فرصة استثنائية لبلوغ هذا الهدف إذا اتبع نهج يتصف بسعة الخيال في معالجة المسائل المشيرة للجدل . فيمكن ، مثلاً ، النظر إلى التعاون في إطار أوسع نطاقاً من الإطار المنصوص عليه في الحكم المتعلق بتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وبعبارة أخرى ، يمكن أن يمتد هذا التعاون إلى مجالات أخرى من التعاون الدولي قد يكون لها قدر أكبر من الأولوية بالنسبة للدول النامية

الاطراف غير الحائزة لاسلحة نووية . ومن شأن ذلك أن يقوّي المعاهدة مع إيجاد مزايا للدول الاطراف غير النووية وحدها في الميدان الواسع النطاق للتعاون الدولي ، ومع جعل المعاهدة جذابة ، بالنسبة للدول الاطراف فيها وللأعضاء الجدد . وفيما يتعلق بالحكم المتعلق بنزع السلاح النووي ، يمكن تصور اتفاقات محددة ينبغي أن يتضح شكلها قبل عام ١٩٩٥ ، بحيث يكون قد تحقق عندئذ تخفيض الاسلحة الاستراتيجية تخفيضاً كبيراً . وفي هذا الصدد ، جاء بدء نفاذ معاهدة واشنطن لحظر القذائف النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى مشجعاً للغاية ، ونلاحظ بارتياح وتفاؤل استئناف المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في سبيل تخفيض ترسانتهما من الاسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة .

إن مؤتمر باريس المعني بحظر الاسلحة الكيميائية قد جدّد أمل المجتمع الدولي بأن جعل توافق الآراء ممكناً فيما بين ١٤٩ دولة بشأن النفاذ التام لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وضرورة الانتهاء بأسرع وقت من المفاوضات الجارية ، في سبيل القضاء على الاسلحة الكيميائية إلى الابد . والإعلان الختامي لمؤتمر باريس هو نقطة مرجعية أساسية بالنسبة للجنة المختصة للأسلحة الكيميائية .

إن الطابع العالمي للاتفاقية المقبلة يقتضي جهداً متضافراً يشمل جميع الدول في المرحلة النهائية للمفاوضات . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تُبقي عملية التحقق ، وإن لم تبلغ حد الكمال ، على الثقة المتبادلة وأن تكون مناسبة من حيث التكاليف والمزايا . وأخيراً ، لا شك في أن حظر الاسلحة الكيميائية يجب أن يكون تاماً ، دون شفرات أو أوجه لبس ، ويجب أن يكون الالتزام المتعهد به خالياً من أية تحفظات .

وفيما يتعلق بمسألة الاسلحة الإشعاعية ، أرى أن مسألة حظر شن هجمات على المرافق النووية يمكن معالجتها في اتفاق وجيز وفعال ذي طابع سياسي أساساً .

إننا في أمريكا اللاتينية نلاحظ بقلق الطابع الانتقائي لتطور النظام الدولي وآثاره في مناطق العالم الثالث الشاسعة . وتواجه هذه المناطق التهديد الوشيك بالهامشية الدولية . لقد تحولت أمريكا اللاتينية فيما يزيد قليلاً عن عقد من الزمن ، وعلى حساب نموها الاقتصادي ، إلى مُصدّر صافي لرأس المال ، إلى درجة أن ديونها الخارجية يلخص الآن مكانها ويرمز إليه في النظام الاستراتيجي العالمي ، لأن ذلك أثراً حاسماً ومباشراً ، في إطار سياسات التكيف ، على استقرارنا السياسي الهزيل وفي ازدياد حدة الفقر الخارجة عن نطاق التحكم .

ويرى بعض الخبراء أن أمريكا اللاتينية المقيدة بتقليد تكاملي لا يسمح لها أن تتخلى عنه ، لم تتمكن من تعزيز تماسك إقليمي كاف لمواجهة الأوضاع الدولية الجديدة . وهم يعتقدون أن من المفارقات أن الازمة التي طال أمدها أفضت إلى ظهور التزام عملي بالتنسيق الإقليمي كتدريب في مجال البقاء .

ورغم ذلك ، فإن أمريكا اللاتينية هي المنطقة الوحيدة في العالم النامي التي ينتشر فيها النظام الديمقراطي ويتدعم ، وخلا تقريباً جزء كبير منها طوال سنوات عديدة من المنازعات التي تهدد الأمن الدولي تهديداً حقيقياً وذلك رغم المشاكل الاقتصادية الخطيرة . وفي رأينا أن الأوضاع الدولية الجديدة والنظام الاستراتيجي العالمي الجديد المحتمل إقامته يقدمان إمكانيات للسلم والأمن والتنمية بدلاً من رؤى الغناء . غير أن أمريكا اللاتينية تواجه حالياً بصورة متزايدة تهديدات جديدة موجهة إلى الأمن تزيد من قلق المجتمع الدولي: تجارة المخدرات وما يتصل بها من عنف سياسي في شكل إرهاب غادر ، وحتى إبادة جماعية والديون الخارجية والمشاكل البيئية ، إلى جانب توقف التطوير التكنولوجي تماماً في محيط عام يعوق احترام حقوق الإنسان . ولا يمكن معالجة أي من هذه المشاكل بمعزل عن الأخرى . وعلى عكس ذلك ، فإن مستقبل المنطقة يتوقف على قدرتنا على معالجة المسائل الإقليمية في إطار عالمي .

إن آلية التشاور السياسي المعروفة باسم مجموعة الثمانية قد عملت ، في عمل من النشاط والحيوية ، إلى وضع وتكرار ما يمكن أن يكون جدول أعمال مؤقت لحوار إقليمي يتضمن الخصائص الرئيسية إعادة تحديد استراتيجية للمنطقة . وقد وقع رؤساء دول أمريكا اللاتينية الثمانية للمجموعة التي أشرت إليها ، في آكابولكو ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، التزاماً بالسلم والتنمية والديمقراطية عرفوا فيه أمن المنطقة ككل مرتبط ليس فقط بجانب السلم والاستقرار لكن أيضاً بالجوانب المتعلقة بضعف المنطقة السياسي والاقتصادي والمالي . إن لدى أمريكا اللاتينية ، بحكم عيشها في التخلف ومعاناتها منه وزيادة حدته بسبب نقص الموارد المالية ، في التزام آكابولكو نقطة البداية السياسية لعملية بناء أمة أمريكية لاتينية حقيقية من سكان القارة .

إن اجتماع القمة القادم لمجموعة الثمانية الذي سيعقد في بيرو ، سيتيح فرصة طيبة للنظر بمزيد من التعمق في الطرق والوسائل التي من شأنها أن تجعل من الممكن قيام مجتمع دفاعي في أمريكا اللاتينية . وقد قدم بلدي خلال السنوات العشرين الماضية مقترحات محددة للحد من الإنفاق على الأسلحة وتخفيضه . ومع أن الإنفاق العسكري في أمريكا اللاتينية ضئيلاً نسبياً ، فإن الحاجة العاجلة إلى استئناف النمو وععبء

الديون غير المحتمل والمتزايد الذي يصبح غير متفق مع التنمية قد أثبتا أنه لا يكفي تعزيز الأمن بوسائل عسكرية محضة . وفي هذا السياق ، كرر رئيس بيرو ، ألان غارسيا ، في نفس اليوم الذي بدأ فيه تولي مهام منصبه في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٥ تقديم اقتراح يتعلق بتخفيض النفقات العسكرية وتعزيز الثقة المتبادلة مقدماً بذلك دليلاً على حسن نيته . وبالروح ذاتها ، اقترح بيرو اجراء جولة من المحادثات على حكومة شيلي بهدف إعادة التفاوض على اتفاق بشأن تحديد الأسلحة . وتتقدم هذه المحادثات حالياً على نحو مرض .

إن نزع السلاح التقليدي المتوخى من الناحية التنفيذية كآلية تدريجية ليس هدفاً في حد ذاته ، لكنه شرط كاف لتأمين السلم على مستويات مستقرة من الأمن للجميع . لذلك فهو إحدى الأولويات في مفاوضات نزع السلاح . وسيكون من المناسب أن يدرج المؤتمر هذا الموضوع في جدول أعماله السنوي ، وإن كان ذلك لمجرد تشجيع المناقشة بشأن الإطار الذي توجه فيه العمليات الإقليمية لنزع السلاح التقليدي . ومن المشجع للغاية في هذا السياق أن يلاحظ ما اضطلع به الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى من تخفيضات للأسلحة والجنود ، فضلاً عن المفاوضات التي تواصل حالياً في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في سبيل إيجاد الظروف اللازمة للحد من الأسلحة التقليدية الذي يشمل الأطراف الرئيسية على الساحة الأوروبية .

وقبل اختتام كلمتي ، أود أن أشير بارتياح وتفاؤل إلى أن العام المنصرم كان غنياً بالمبادرات والمقترحات الحافزة من أجل تعزيز السلم ونزع السلاح . ونواجه الآن ضرورة التأييد المستمر بغية تعزيز زخم عملية السلم والحيلولة دون تعطلها . إن إمكانية وجود رؤية شاملة لنزع السلاح هو أمر يقوّي إيماننا بالجهود التي يبذلها حالياً مؤتمر نزع السلاح في سياق النضال الجاري في عدة محافل في سبيل إيجاد بيئة عالمية تغضي إلى السلم . وإذا كانت الحرب ، على مر العصور ، هي نقطة الالتقاء الثقافي لنزعة الإنسان العدوانية الغطرية والبحث العنيد عن القوة ، فليس هناك ما يمنع من التحكم في سباق التسلح وتصحيحه وحتى القضاء عليه ، وهو الاندماج الجدلي لذلك التقليد الشائن - إذا ما وضعت في الاعتبار على النحو الواجب العناصر الأساسية للقوة في وقت معين من تطور العلاقات الدولية . ولذلك لا بد من توجيه جهودنا نحو السلم ونزع السلاح في إطار هذا الواقع الدولي الجديد والمعقد . وإنني على يقين من أن العمل الدؤوب الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح هو في طليعة هذا العمل .

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية): أشكر سعادة وزير خارجية بيرو على

بيانه العام وكذلك على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ . وأدعو إلى السلام الآن المتحدث الثاني على قائمتي ، وهو ممثل بلجيكا ، السفير أوليه .

السيد أوليه (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي ، السيد

الرئيس ، بأن أغتنم هذه المناسبة لأقدم إليكم أحر تهاني على توليكم المهام ذات المسؤولية التي نهضتم بها هنا خلال شهر نيسان/ابريل . لقد استمع وفدي ببالفغ الاهتمام إلى البيان الذي ألقاه توءاً سعادة وزير خارجية بيرو . ويشرفني أن أتمكن من التحدث إلى المؤتمر بعد مثل هذا الشخص الموقر .

لقد وقعت مؤخراً حوادث عديدة بالغة الأهمية في ميدان نزع السلاح وتحديده الأسلحة . وإن الاتفاق الخاص بالقذائف النووية المتوسطة المدى هو أمر حقيقي . ويجري تنفيذه بصورة مرضية . ويعود الفضل في ذلك بشكل خاص إلى التعاون الفعال من جانب بلدي الذي قبل تدابير التحقق الملحقة بهذا الاتفاق . إن الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما زال مستمراً . وقد أسفر فعلاً عن نتائج هامة ، ولا سيما في اجتماع القمة الأخير في موسكو . ونأمل أن يعمل هذان البلدان على مواصلة مفاوضاتهما بشأن المسائل ذات الأولوية المتمثلة بالحد من أسلحتهما الاستراتيجية وبشأن أنشطتهما في مجال المنظومات المضادة للقذائف التسيارية . وكان عام ١٩٨٨ أيضاً عام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح التي على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء ، أتاح فرصة لإجراء مناقشات مفصلة بشأن مجموع مسائل نزع السلاح وأبرزت بوضوح الأهمية المتزايدة للتقدم في مجالات نزع السلاح التقليدي ، ونزع السلاح الكيميائي ، ونزع السلاح الإقليمي ، وتدابير بناء الثقة التي ينبغي أن تسهم في إيجاد مناخ مناسب لإحراز تقدم في هذا الشأن . وأخيراً بدأت توءاً في عاصمة النمسا محادثات ينبغي أن تؤدي ، بوصفها جزءاً من عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، إلى مواصلة البناء على أساس الانجازات الهامة التي سجلت منذ بضع سنوات في هذا الميدان ، والتي أود أن ألاحظ منها اتفاقات استكهولم لعام ١٩٨٦ . وينبغي أيضاً أن تمكن هذه المحادثات من إحراز تقدم كبير لقطاع نزع السلاح التقليدي البالغ الأهمية في أوروبا ، وهو تقدم أمل أن يكون خطوة حاسمة على طريق تخفيض متوازن للقوات الموجودة في هذه القارة ، على نحو يكفل الأمن للجميع . وينبغي إيلاء اهتمام ذي أولوية لتخفيض حالات اللاتماثل الرئيسية ، ولا سيما في مجال الأسلحة الهجومية ، التي يؤدي وجودها وزيادتها إلى إشراك من هم ليسوا من المحرضين عليها إلى سلسلة متصاعدة من التدابير المضادة التي خشنا طويلاً ألا يكون لها نهاية .

وشهدت الأشهر الأخيرة أيضاً تقدماً ملحوظاً صوب تسوية مجموعة من المنازعات الإقليمية ، وهو تقدم كان له أثر لا يمكن إنكاره . وعلى هذا النحو ، بفضل استئناف الحوار وروح التفاهم الأفضل ، تقترن رؤية إقامة نظام أممي جديد في أوروبا بتقدم كبير صوب إيجاد حلول للمنازعات الإقليمية . ماذا يمكن أن يكون ، هنا في جنيف ،

إسهام مؤتمرنا في التحسين العام للمناخ الدولي الذي شرحته توأ؟ كيف يمكن أن يضيف المؤتمر شيئاً من لدنه ، إلى التقدم المحرز سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي؟ إنني لا أتردد في أن أقول إن هذا الإسهام يمكن أن يكون ذا أهمية رئيسية . ودون أن يكون من الضروري الاستسلام لأوهام فيها خطر فيما يتعلق بضرورة إيلاء قدر أكبر من الأهمية على أساس استراتيجي لنزع السلاح المتعدد الأطراف في مجالات يبدو واضحاً أن إمكان حدوثه فيها ضئيل ، تتيح مع ذلك ، في بعض الحالات ، هيئة مثل مؤتمر نزع السلاح مجالاً وحيداً للتقدم ليس له مكافئ يمكن تصوره .

وأود في هذا الشأن أن أتناول بعض البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمرنا . إن مسألة وقف التجارب النووية لها أهمية رئيسية ، سواء من حيث الاهتمام الذي أولاها إياه المؤتمر دوماً أو لأنها مسألة تؤثر في أهم العناصر الأساسية لاستقرار والأمن الدوليين . وقد قالت بلجيكا دوماً إن الهدف هو وقف التجارب بصورة تامة ونهائية وقابلة للتحقق منها ، لكنها تحبذ اتباع نهج تدريجي ومرحلي في معالجة هذه المسألة وغيرها من المشاكل المتصلة بنزع السلاح . وترحب بلجيكا بالتقدم الكبير الذي أحرزه في هذا الميدان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللذين تقع عليهما ، بحكم طبيعة الأشياء وبسبب الالتزامات المتعهد بها في معاهدة عدم الانتشار ، مسؤولية خاصة يتحملنها في هذا الشأن . وتؤكد بلجيكا ضرورة عدم الاستعاضة عن العمل الصعب المتمثل في وضع تدابير كافية للتحقق بنهج "الكل شيء أو اللاشيء" ، وهو نهج يهمل الشعب الموضوعي لمسائل التحقق التي ذكرتها والواقعية السياسية التي لا يمكن بدونها أن يتحقق شيء دائم ومتين . وفي الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي إطار النظر في مشروع القرار ٦٤/٤٣ ، أكدت بلجيكا أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن ينظر في إمكان أن يتخذ أساساً لعمله مشروع الولاية الذي طرحه للمناقشة ممثل تشيكوسلوفاكيا السابق في جنيف . وهي تأمل أن تلقى هذه المناشدة آذاناً صاغية وأن يصبح جميع أعضاء مؤتمرنا مستعدين لاتخاذ هذا النص أساساً للمناقشة ، بفضل المشاورات النشيطة التي تجري الآن حول هذا الموضوع منذ بضعة أسابيع .

والآن إن كون أن هذا المؤتمر يجد ، منذ سنوات ، أن من المستحيل إنشاء لجنة مخصصة لوقف التجارب ، يبرهن بوضوح على أن ليس بمقدور أي بلد أو مجموعة من البلدان أن يفرض أو أن تفرض على الآخرين مشروع الولاية المفضل لديه أو لديها على غيره . والنتيجة التي ينبغي استخلاصها هي أنه ينبغي لنا السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع يمكن بالفعل من الشروع في عمل فعال وحقيقي ، وإن كان لا يرضي هذا المشروع الجميع تماماً . إن بلجيكا ، مع اقتناعها الراسخ بأن هذا المؤتمر ، مع افتراض حسن النية من جميع الأطراف ، هو المحفل الطبيعي والملئم للعمل الموضوعي المقترح ،

لا يسعها ألا تعرب عن شكوكها بشأن المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنساول مسألة وقف التجارب خارج هذا المؤتمر . ولا شك أن الدافع إلى المبادرة الأخيرة التي قامت بها بعض البلدان التي تقترح تعديل معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ بشأن الحظر الجزئي للتجارب النووية كان الاهتمام الذي ذكرته وهو الاهتمام بتحقيق وقف تام للتجارب . وبوسعي أن أؤكد لجميع البلدان التي أيدت هذه المبادرة أن بلجيكا قد سمعت نداءها الذي طلبت فيه تجاوز المناقشات العقيمة إلى الجهود الملموسة . والآن تعرف هذه البلدان أن هذه المعاهدة تنص على وجوب قبول جميع الأطراف أي تعديل ، وأن بعض الدول التي يشكل اشتراكها في الجهود الرامية إلى وقف التجارب ضرورة موضوعية لم توقع على هذه المعاهدة . ومن ثم ، يمكن وينبغي ، في إطار مؤتمر نزع السلاح الذي يمكنه أن يعتمد علاوة على ذلك على المساهمة التقنية الممتازة لفريق خبراء الهزات ، أن تتركز جهود المجتمع الدولي .

وفيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ، فيمكن ، لحسن الحظ ، ملاحظة أنه بدأ في اتجاه إجراء تخفيضات في الأسلحة الموجودة حالياً . إن اتفاقات القوات النووية المتوسطة المدى والتقدم المحرز حتى الآن في مفاوضات "ستارت" (محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية) ، التي آمل أن تنتهي قريباً ، تجعل من الممكن إذن التحدث عن تحرك في الاتجاه الصحيح . ومن الواضح أنه ينبغي أن يستمر هذا التحرك الإيجابي ، لكن ينبغي أن يقرن بإدراك للتراطبات الوثيق القائم بين وقف سباق التسلح النووي وإحراز تقدم حقيقي في مجالات أخرى لنزع السلاح ؛ ويجب أن يظل الهدف النهائي تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين . ولا يمكن أيضاً تصور أن يكون التقدم المحرز حتى الآن مصحوباً ، في بلدان أخرى ، بسباق للتسلح النووي لم يعد قائماً بين الدول النووية الخمس . هذه اعتبارات قد يرغب مؤتمرنا في مراعاتها عندما يستأنف نظره في هذا البند الهام .

وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول أعمال المؤتمر ، وعنوانه "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" ، فلدينا كل ما يدعو إلى الارتياح . فالتحسن العام في العلاقات بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبين التحالفات التي هما داخلان فيها ، والاتفاقات المبرمة بين الدول النووية على تحسين إجراءاتها فيما يتعلق بالتشاور المباشر في أوقات الأزمات ، تجعل من الممكن التحدث عن وجود اتجاه إيجابي للنزاهة في الحالة الدولية .

وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول أعمال المؤتمر ، وعنوانه "منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي" ، تعتقد بلجيكا أنه يجب تشجيع الدولتين الفضائيتين الرئيسيتين على مواصلة مفاوضاتهما . كما تعتقد بأن بإمكان المؤتمر أن يواصل بصورة مفيدة جداً الإسهام في النظر في هذا البند ، بجميع جوانبه . وإن ولاية المؤتمر وبرنامج عمله

الراهنين يتيحان لأي وفد يرغب في الإسهام على هذا النحو ، في إطار تنظيم عمله ، سواء في التحديد الفعلي لمشكلة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، أو في توضيح النظام القانوني المنطبق في هذا المجال ودراسة المقترحات أو التدابير التي قد يُعتقد أنها مفيدة أو ضرورية . وتعتقد بلجيكا أن ثمة مجالاً هنا للاضطلاع بقدر أكبر كثيراً من العمل الجدي والمفصل ، وبخاصة لأن المذهب العملي ووجهة النظر الواقعية لهما الأولوية على الرأي الجازم ، من أية جهة كانت . وهي ترحب ، في هذا الصدد ، بالمناشدات التي تمت هنا مؤخراً فيما يتعلق بإجراء مناقشة مفصلة حقاً بشأن جميع جوانب المشكلة بهدف توسيع أساس توافق الآراء . وهي ترحب بالخطوات الأولى المتخذة لمتابعة هذه المناشدات .

إن وصفاً دقيقاً للتحسن العام في المناخ الدولي لن يكون كاملاً دون ذكر مؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية ، الذي دعا مؤتمر نزع السلاح ، بعد ١٧ عاماً من المفاوضات إلى القيام ، في أسرع وقت ممكن ، بإبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام جميع الأسلحة الكيميائية ، وتدمير هذه الأسلحة . إن هذه المناشدة تلبي أمل البشرية جمعاء التي يساورها القلق بشأن الخطر المرعب الذي تشكله هذه الأسلحة . والحالة الدولية مؤاتية لمواصلة عملنا صوب الإنجاز النهائي لاتفاقيتنا . ومن الضروري أن يتخذ النجاح والآمال المذكورة في مستهل بياني شكلاً محدداً في مجال نزع السلاح الكيميائي أيضاً .

لقد كانت بلجيكا من بين أولى البلدان الموقعة على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي كان مرحلة حاسمة في تدوين حظر الاستخدام ، في وقت الحرب ، للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات ، وللأسلحة البكتريولوجية . ولسوء الحظ أنه قد تم ، في الماضي القريب ، استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكاً لبروتوكول جنيف . وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة ما زالت تشكل اليوم حجر الأساس في القانون الدولي فيما يتعلق بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، فهي ليست معاهدة لنزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، فإن اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن حظر الأسلحة البكتريولوجية ، على الرغم من جوانبها الإيجابية الجلية ، ليست ، بالتأكيد ، المثال الذي ينبغي أن يُحتذى فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، لأنها لا تنص على أية تدابير تحقق فعالة . وقد فهم المجتمع الدولي ذلك بوضوح عندما كلف مؤتمر نزع السلاح بإعداد اتفاقية تتضمن نظاماً شاملاً لحظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها في ظل رقابة دولية فعالة قادرة على ضمان الاحترام التام لحظر استخدام هذه الأسلحة . إن المعوقات التقنية ، لكن الإحجام السياسي أيضاً اللذين يتعين التغلب عليهما ، ما يزالان كبيرين ومعتدين ، ونحن ندرك ذلك تمام الإدراك . ولحسن الحظ أنه قد ظهرت في الأشهر الأخيرة رغبة مشتركة لتجاوز العقبات والعمل على بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية .

واعتمدت الجمعية العامة بالإجماع ، في دورتها الأخيرة ، ثلاثة قرارات تتناول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية . وهكذا أظهر المجتمع الدولي قلقه الكبير فيما يتعلق بحالات حديثة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والاحتمال المروع لتنمية الطاقة الإنتاجية المتعلقة بهذه الأسلحة . وأكد كل من الجمعية العامة ومؤتمر باريس ضرورة تعجيل خطى العمل في جنيف والضرورة الملحة لإقامة نظام دولي للقضاء على الأسلحة الكيميائية بمقفا نهائية .

واتخذت بلدان عديدة خطوات في الاتجاه الصحيح ، ونحن نرحب بهذا الاتجاه المؤات . فأولاً ، أعلن الرئيس ميتران نفسه عن تطور الموقف الفرنسي بشأن الأمن غير المنقوص أثناء الفترة الانتقالية . وأشار السيد رولان دوما إلى ذلك منذ عهد قريب جداً . وثانياً ، يسرنا أيضاً أن يبين الاتحاد السوفياتي نهجاً بناءً ومرناً بدرجة أكبر في جوانب عديدة من مفاوضات جنيف . فقد أعلن السيد شيفاردنادزه عن إعداد مرفق تدمير في تشاباييفسك والالتزام بالبدء في تدمير المخزونات السوفياتية بمجرد أن يصبح المرفق جاهزاً للتشغيل ، دون انتظار بدء نفاذ الاتفاقية . إننا نرى في هذه النية تعبيراً بالغ الأهمية عن حسن النوايا من جانب قادة الاتحاد السوفياتي . وإن بلجيكا ، شأنها في ذلك شأن السيد أندريوتي في الكلمة التي ألقاها مؤخراً أمام مؤتمر نزع السلاح ، تأسف لأن الاتحاد السوفياتي لم يتخذ هذا القرار قبل اعتماد الولايات المتحدة برنامجاً جديداً لإنتاج الأسلحة الكيميائية بعد انقطاع دام قرابة ٢٠ عاماً .

ثالثاً ، أعرب رئيس الولايات المتحدة الجديد ، في مناسبات عديدة ، عن اعتزامه جعل اتفاقية القضاء على جميع الأسلحة الكيميائية إحدى الأولويات العالية في سياسته الخارجية . ألم يصرح ، في مدينة توليدو في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي بما يلي:

"أريد أن أعرف بأني الرئيس الذي قاد ، بعمله مع حلفائنا ، ومع السوفيات وغيرهم ، إلى القضاء على الحرب الكيميائية والأسلحة الكيميائية ... وإذا ، انتُخبت رئيساً ، وإذا بقيت ذكرى أسمى في الأذهان ، سيكون ذلك للسبب التالي: الحظر التام والكامل للأسلحة الكيميائية" .

وأكد السيد بوش من جديد ، بعد انتخابه ، علناً وعدة مرات هذا التعهد الرسمي والصادق الذي لا يفكر أحد في التشكيك فيه . وعلاوة على ذلك ، كما أشار إليه السفير فريدردورف مؤخراً ، فإن الولايات المتحدة بدأت فعلاً برنامجاً لإزالة عواملها الكيميائية الاحادية سيكتمل في عام ١٩٩٧ .

رابعاً ، إننا نفتبط أيضاً لأن بلداناً كثيرة تشارك في أعمالنا وتسهم فيها استجابة لنداء مؤتمر باريس بوصفها مراقبين جدد . وتبشر هذه الحقيقة الهامة بوجه

خاص بالخير بالنسبة لما للاتفاقية المقبلة من طابع عالمي . وينبغي أيضاً الإشارة إلى أهمية انضمام بلدان جديدة إلى بروتوكول جنيف أثناء مؤتمر باريس وبعده .

خامساً ، اننا نحرص على أن نشكر السويد بوجه خاص على ما تبذله من جهود في مجال عمليات التفتيش التجريبي الدولي . فالتوصيات التي وضعتها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ والمشاورات المتعددة الأطراف التي أجرتها في هذا المحفل كانت مفيدة ومثمرة جداً بالنسبة للاضطلاع بعمليات تفتيش بمففة تجريبية في عدد من البلدان ، بما فيها بلجيكا . وقد أُحيل مؤخراً إلى الأمانة التقرير المتعلق بعملية التفتيش التجريبي التي اضطلعت بها بلجيكا . وتأمل بلجيكا أن ترى عدداً أكبر من البلدان ، من كل المجموعات ومن جميع أنحاء العالم ، تقوم أيضاً بتفتيش وطني ، أثبتت من قبل فائدته اثباتاً كافياً . وبلجيكا متأكدة من أن التحليل المتعمق والمقارن لعمليات التفتيش التي تضطلع بها بلدان كثيرة سيكون بمثابة مصدر حاسم لمعلومات محددة قائمة على التجربة ، لا يمكن إلا أن تفيد منها أعمالنا في اللجنة الخاصة . وبمجرد أن يتم هذا التحليل المتعمق ، سنتمكن من التفكير في الانتقال إلى المرحلة التالية ، وأعني بذلك مرحلة عمليات التفتيش التجريبي المتعددة الأطراف ، التي سيكون من المهم إعدادها على أفضل وجه يحقق الأهداف التي يسعى إليها ، مع تعيين المشاكل العملية العديدة الواجب حلها والتي ذكرت بعضها تباعاً في ورقة العمل المشيرة للاهتمام المقدمة عن هذا الموضوع من وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

إن أوجه التقدم التي سردها تعبر ، لحسن الحظ ، عن التطور الأساسي لحالة من شبه توقف المفاوضات إلى انطلاقة جديدة ، سياسية وملموسة معاً ، في الاتجاه الصحيح . ونحن متأثرون بذلك بوجه خاص ، حيث أن بلجيكا قامت ، مع دول أخرى ، قبل إبرام الاتفاقية ، بالتخلي عن إنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها وذلك عن طريق التزام دولي .

وفي ٢٠ شباط/فبراير الماضي ، اعتمد مجلس وزراء الجماعة الأوروبية نظاماً اخضع بموجبه للرقابة تصدير ثماني مواد كيميائية يمكن استخدامها في صنع أسلحة كيميائية . غير أن بلجيكا ، كغيرها من الدول ، لا تعتقد أن اتخاذ تدابير وطنية ودولية يمكن أن يحول دون الامكانية المروعة المتمثلة في تطوير قدرات إنتاج الأسلحة الكيميائية ، وهو ، للأسف ، أمر سهل نسبياً . إننا ، مقتنعون اقتناعاً عميقاً مع حكومات أخرى أعربت عن رأيها هنا قبلنا بأن ليس ثمة بديل عن وضع مك قانوني عالمي وفعال بحيث أنه سيكون على من يريد الإخلال بالقاعدة أن يدفع ثمناً باهظاً .

وأود أن أبدي بعض الملاحظات المتعلقة بأعمالنا في مجال الأسلحة الكيميائية . فليس من شك في أن مهمتنا الأساسية هي اقامة آلية للتحقق عالمية وفعالة وشاملة . في

مجال الأسلحة الكيميائية ، يتصف التحقق بطابع معقد وجبري بوجه خاص بغية تقديم ضمانات معقولة لتنفيذ الالتزامات المتخذة ، وتوفير ردع موثوق به بدرجة كافية . إن إجراءات التحقق ، التي يجب أن تشمل جميع المخالفات ، لا يمكن بالتأكيد أن تقدم ضمانات كاملة لكنها يجب أن تكون كافية لإيجاد ثقة متبادلة والإبقاء عليها . ويؤدي ذلك إلى نتيجة مفادها أنه يجب أن تشمل الاتفاقية ، في هذا الشأن ، شبكة من التدابير المتنوعة والمستقلة ، التي يمكنها ، دون تعقيد النظام بافراط ، ومع تكميل بعضها البعض ، وحتى مع تطابق بعضها البعض ، أن تطابق الهدف المنشود . ويجعل الجمع بين نظم مختلفة ضرورياً أيضاً بسبب عدم وجود حل وحيد لمشكلة احتمال تركيز أخطار المخالفات . ولا يمكن تجاهل أي نشاط ، وبالتأكيد المرافق التي تنطوي من الناحية التقنية على أكبر أخطار إنتاج عوامل ضارة ، وينبغي ، بالتالي ، أن تكون موضعاً لتفتيش منتظم . وفي الواقع أن التحقق ينبغي أن يكون رادعاً وأن يتمثل في الشني عن ارتكاب المخالفات بأن يجعل الأخطار أكبر من المنافع التي قد يأمّل بلد ما جنيها .

إن التفتيش بالتحدي عنصر ضروري وأساسي ، ولذلك يسعدنا أن يقبله الاتحاد السوفياتي وكذلك دول أخرى كانت ، حتى عهد قريب ، متحفظة في قبول هذا النظام التفتيشي . ومع ذلك ، فإننا نشاطر بلدان أخرى في الشعور التي أعربت عنه بأنه ، إن لم يكن من الأساسي ، فهو على الأقل من المهم جداً ، الحصول على تعاون وحسن نية رجال الصناعة عندنا ، الذين سيتعين عليهم أن تحمل عبء عمليات التحقق ، بل وحتى ، أخطارها . وتحقيقاً لهذه الغاية ، نعتقد أن من الضروري تضمين نص الاتفاقية ذاتها ، على نحو كامل ، أحكاماً من شأنها أن تطمئن الأوساط الصناعية بشأن اعتراف الدول الأطراف في المنظمة بضرورة عدم الإضرار بمصالح هذه الأوساط ، سواء على الصعيد التكنولوجي أو المالي أو التجاري .

وأود أن أتناول جانباً آخر من الاتفاقية يتسم ببالغ الأهمية بالنسبة لبلدنا كبلدنا لديه صناعة كيميائية كبيرة ومتنوعة نسبياً وسيكون بهذه الصفة من عداد الدول التي يحتمل أن تكون موضع عمليات تحقق متواترة . وأعني بذلك الجانب المؤسسي لمنظمتنا المقبلة . ويوجد بالفعل توافق عام في الآراء فيما يتعلق بهيكل المنظمة الدولية والخطوط العريضة لسير عملها . غير أنه ما زال يتعين التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن نقاط معينة ، ولا سيما تكوين المجلس التنفيذي . فينبغي أن تتاح لكل دولة فرصة معقولة للانضمام إلى هذا المجلس . وفي رأينا أنه لا يمكن للمجلس التنفيذي أن يصبح "نادياً للدول موضع التحقق" ، لكننا نرى مع ذلك أنه ينبغي تعيين نسبة معينة من أعضاء المجلس التنفيذي بناء على قائمة للدول التي لديها صناعة كيميائية كبيرة . ويمكن أن يتم تعيين الأعضاء الآخرين في المجلس التنفيذي بالاستناد إلى قواعد

توزيع يتفق عليها مستقبلاً . وأود ، في هذا السياق ، أن أكرر عرض بلدي أن تكون بروكسل مقر المنظمة الدولية التي تنشأ بمقتضى الاتفاقية . وكان السيد تينديمانز ، وزير العلاقات الخارجية قد أشار ، وهو يقدم هذا الاقتراح ، إلى الطابع الرمزي الذي قد يتسم به هذا الاختيار ، وهو تحديد مقر المنظمة في البلد الذي استخدمت فيه الأسلحة الكيميائية لأول مرة . ومن شأن هذا القرار أيضاً أن يوضح التحسن في المناخ الدولي ، هذا التحسن الذي يمكننا بغضه أن نأمل القيام بنجاح بالمفاوضات الحالية . وقد بينت التجربة أن في مقدور العاصمة البلجيكية أن توفر في أسرع وقت ما تحتاجه منظمة كبيرة من هياكل أساسية وأوجه الدعم الإداري .

وفي الختام ، أود أن أقول إن المسائل التي يتبقى حلها في ميدان الأسلحة الكيميائية تتطلب بالتأكيد أكبر قدر من الاهتمام ، حيث أنها تتعلق بقضايا حساسة مثل أمن الدول وحماية المصالح الصناعية . غير أن مؤتمر باريس أعطى اندفاعاً سياسية قوية لعملنا لا يمكن لآلية مبادرة أخرى أن تعادلها . وسيكون من المؤسف بشدة أن تترك هذه الاندفاعات تضع . وسيكون أمراً لا يمكن قبوله ، بل خطيراً للغاية إجمالاً بالنسبة لمصير الاتفاقية ذاته ، أن يؤدي تراكم الصعوبات التقنية والسياسية غير المجدي ، والجمود الفكري ، وحتى الحرص على كمال وهمي ، إلى التأخر في إبرام اتفاق وإلى جعل مصير هذا الاتفاق كمصير غيره من مشاريع نزع السلاح ، التي حكم عليها فقدان الحس بالاهداف ذات الأولوية بأن يطويها النسيان . إن حرص المتفاوضين المفرط على استنفاد بحث كل شيء يؤدي ، إلى جانب زيادة شغل عمل اللجنة المختصة وإبطائه حتماً ، إلى إغفال المصالح والاهداف الأساسية وإلى إيلاء مسائل ثانوية في حد ذاتها أهمية لا تتصف بها .

وشمة أفكار عديدة مطروحة هنا من أجل الإسراع ببدء نفاذ الاتفاقية تستحق اهتمامنا ، وهي: اعتماد تدابير وطنية مسبقاً بغية تنفيذ الاتفاقية ، وإحالة مشاكل تقنية أو إدارية صرفة معينة إلى المنظمة أو اللجنة التحضيرية ، وتدمير المخزونات حتى قبل بدء نفاذ الاتفاقية ، وبوجه عام ، القيام بمبادرات توقعاً لبعض الالتزامات الناجمة عن الاتفاقية .

وكما سبق أن أشرت إليه ، إن المفاوضات تجري في مناخ دولي أكثر مؤاتية يتمثل في التزام عميق بقواعد للقانون والأخلاق غير قابلة للتقادم . وينبغي لنا في هذا السياق أن نستفيد من ذلك دون مزيد من الإبطاء بغية مواجهة تحدي الأسلحة الكيميائية وقطع شوط جديد من أجل قضية السلم ونزع السلاح في العالم بأسره . وإنني أؤمن إذن ، أكثر من أي وقت مضى ، بأهمية مؤتمرنا وبغرض نجاحه .

السيد هيلتينويوس (السويد): أود ، في بياني اليوم ، أن أتحدث عن البند ٤ من جدول أعمالنا ، وهو الأسلحة الكيميائية . لكن قبل أن أفعل ذلك ، أود أن أبلغكم ، يا سيادة الرئيس ، تقدير وفدي للطريقة الممتازة التي تراسم بها مداولات المؤتمر أثناء شهر نيسان/ابريل . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم ، السفير يامادا ، على ما قدمه من توجيه بمهارة أثناء فترة رئاسته في آذار/مارس ، وبخاصة على ما بذله من جهود في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع ولاية للجنة مخصصة لحظر التجارب النووية ، وهو البند الأول في جدول أعمالنا . ويأمل وفدي أن تكلل هذه الجهود بالنجاح في المستقبل القريب . لقد أصغيت باهتمام بالغ إلى البيانين الهامين اللذين أدلى بهما سعادة وزير خارجية بيرو وزميلي سفير بلجيكا الموقر ، واللذين تناولا فيهما مجموعة كبيرة من القضايا . وإن بياني سيخصص بكامله ، كما قلت ، لمسألة الأسلحة الكيميائية .

إن دورة عام ١٩٨٩ لمؤتمر نزع السلاح قد استهلّت بالالتزام المشترك الشابت بمضاعفة الجهود ، بوصف ذلك مسألة عاجلة ، بالإسراع في حل القضايا المتبقية وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت . ولم يكن يمكن تأييد مسعانا بشكل أوضح مما جاء في إعلان باريس وفي قرارات الجمعية العامة المتخذة بتوافق الآراء . إن الرأي العام في جميع أنحاء العالم ، وقد أسخطه عذاب ضحايا الحرب الكيميائية ، يتوقع أيضاً تقدماً سريعاً من المفاوضات في جنيف . وإن خطر زيادة انتشار الأسلحة الكيميائية قد جعل هذا التقدم ضرورياً . وإن الإطار الضروري لمعالجة القضايا المتبقية معالجة ناجحة قد وضع بسرعة ، وفي المقام الأول من خلال ما قدمه السفير موريل بوصفه رئيساً للجنة المخصصة والرؤساء الخمسة للفريق العامل خلال رئاستهم من نشاط وسعة حيلة وأسلوب منهجي . والآن يقترب النصف الأول من الدورة من نهايته ، وقد حان الوقت لتقييم الوضع . وبناء عليه ، أود أن أقدم اليوم بعض الملاحظات من جانب الوفد السويدي .

لا يمكن انكار أننا أحرزنا بعض التقدم ، ولكن هذا التقدم محدوداً للغاية في ضوء ما أعرب عنه في إعلان باريس من إرادة سياسية وشعور الاستعجال ، وفي ضوء الإطار التفاوضي والموارد المقدمة إلينا . وثمة سؤال يفرض نفسه ، هو ما إذا كان هناك شفرة بين النية المعلنة والالتزام الحقيقي .

إن عجز المؤتمر بأسره على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استكمال ثانوي لولاية اللجنة المخصصة بدت لبعض منا من قبل منذرة بالسوء في شهر شباط/فبراير . وتم خلال الأشهر اللاحقة القيام بقدر كبير من العمل الهام ، بما في ذلك في بعض المجالات الأساسية من مشروع الاتفاقية . غير أننا لم نتمكن من الاقتراب من حل فيما يتعلق ببعض

قضايا معلقة ذات أهمية حاسمة ، مثل عمليات التفتيش بالتحدي ، والمجلس التنفيذي ، وترتيب عمليات التدمير ، والحظر الفعلي لاستخدام الأسلحة الكيميائية . وفي الوقت ذاته ، فقد خصصنا قدرًا كبيراً من الوقت لقضايا تفصيلية اكتسبت أهمية غير متناسبة . وهناك أيضاً اتجاه إلى تعويض عدم حدوث التفلغل إلى المجالات الأساسية عن طريق مناقشة مفاهيم جديدة في وقت سابق للأوان . وشمة اجتماعات كثيرة للغاية تكررت فيها المناقشات التي جرت في ١٩٨٨ أو ١٩٨٧ . ومن الجلي أن التعليمات العتيقة ليست كافية لإحراز تقدم في هذه المفاوضات .

إنني لا أعتزم أن أرسـم صورة قاتمة أكثر مما ينبغي . غير أنه لا يمكننا إحراز تقدم كبير إلا إذا واجهنا القضايا مواجهة واقعية . إن دورة الربيع قد مكنتنا من إخلاء الميدان وتعيين عدد من المشاكل وتعريفها . ويؤمل أن توفر عطلة أيار/مايو وقتاً كافياً للوفود والعواصم لإجراء دراسة واستعراض شاملين للقضايا الرئيسية ، فتسفر عن استعداد متجدد لمعالجتها معالجة فعالة أثناء النصف الثاني من الدورة . وإذا لم يفض ما تبذله معظم الوفود من الوقت والحماس والجهد إلى إحراز تقدم ملموس في مجالات أساسية أثناء دورة الصيف ، هناك احتمال أن يغلب تشبط الهمم .

إن نظام التحقق هو الطريق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية . لقد قدم السيد لودكينغ من جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الفريق العامل الأول رئاسة ملهمة ومتفانية . غير أن مما يبعث على القلق أننا لم نتمكن من تقديم صورة واضحة للنمط العام للتحقق .

وقد رأى عدد من الوفود أنه قد يكون شمة ضرورة لتدابير تحقق إضافية ، تتجاوز عمليات التفتيش الروتيني للمرافق المعلنة والعمليات الإلزامية للتفتيش بالتحدي . وشمة مزايا كبيرة لمقترحات كتلك المتعلقة بعمليات التحقق الموقعي مقدمة من استراليا ، وبعمليات التحقق المخصص مقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبعمليات التفتيش المخصص مقدمة من المملكة المتحدة . فقد قام وفدي بدراسة شاملة ، وشاركنا في مناقشات هذه المقترحات بذهن متفتح . غير أنه يبدو أن تلك المناقشات تركت أسئلة دون إجابة . والسبب في ذلك هو بالطبع أن من الصعب وضع تدابير إضافية بشكل ملموس عندما لا نعرف ما الذي ينبغي إضافتها إليه . ومن ثم فإن وفدي يميل إلى الاتفاق مع السفير السيد فريدرزدورف في الرأي الذي أبداه في ١٨ نيسان/ أبريل عندما قال أننا نعالج المسألة من الاتجاه الخاطئ .

لقد تم وضع الإجراءات المتعلقة بالتفتيش الروتيني بمقتضى المادة السادسة بقدر من التفصيل . ويتوقع مزيد من المدخلات من عمليات التفتيش التجريبي الوطنية

كما يتسنى تحسين "النص المتجدد" . وهذا جزء واحد من النمط العام للتحقق أحرزت فيه نتائج هامة . ويجب تكميله بمزيد من العمل بشأن الجداول ، ولا سيما بشأن الجزء بـاء من الجدول [٢] والنظر في العوامل الجديدة . وفي هذا السياق ، تشكل "قائمة للانتظار والإنذار" نهجاً مشيراً للاهتمام .

ويبدو أن شمة اتفاقاً عاماً على ضرورة العمليات الإلزامية للتفتيش بالتحدي . غير أن الاتفاق ينتهي عند هذا الحد . ويتعارض هذا مع درجة التفصيل فيما يتعلق بالتفتيش الروتيني في "النص المتجدد" . فليس شمة اتفاق بعد ، مثلاً ، على كيفية الشروع في عملية للتفتيش بالتحدي ، وعلى الطابع المحدد للطلب ، والوقت الذي ينبغي فيه إبلاغه إلى الدولة الموجه إليها التحدي . ولم يتم الاتفاق بعد على إجراءات دخول المرفق ، وعلى تدابير حماية المعلومات السرية غير المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، وكتابة التقارير ، وتقديم التقرير المتعلق بالتفتيش وتقييمه .

وتتفاوت الآراء فيما يتعلق بدور الدولة المتحدية والأمانة التقنية طوال عملية التفتيش بالتحدي . فإلى أي مدى ينبغي أن يكون في استطاعة المراقب المرسل من الدولة المتحدية التأثير في قرارات فريق التفتيش؟ وهل ينبغي للمجلس التنفيذي أو للدول الأطراف منفردة ، وفي المقام الأول وقبل كل شيء الدولة المتحدية ، استخلاص نتائج في التقرير المتعلق بالتفتيش؟

ويمر الخط الفاصل بين من يعتبرون التحدي ، بمفة رئيسية ، إجراء شنائياً من خلال مك دولي ومن يعتبرونه إجراء متعدد الأطراف تبدأه دولة من الدول الأطراف . ويرى وفدي أن من الطبيعي اعتبار عمليات التفتيش بالتحدي اهتماماً دولياً حقاً ، يقلل من دور الدولة المتحدية دون إغفاله . وليكن الأمر ما يكون ، فالمهم هو أن تتم أخيراً مواجهة قضية العمليات الإلزامية للتفتيش بالتحدي ، وضمان أن يسفر الاتفاق المدرك على ضرورة عمليات التفتيش هذه عن مبادئ متفق عليها لتنفيذها . ولا يمكننا أن نقيم بطريقة واقعية الحاجة المحتملة إلى تدابير تحقق مضممة إضافية إلا عندما تكون الصورة قد اكتملت على هذا النحو .

ويبدو من البيانات الملقاة في الجلسات العامة أن الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة كيميائية لهما آراء متشابهة بشأن عمليات التفتيش بالتحدي . وقد كان الأمر كذلك منذ بعض الوقت ولا يزال . كما أن لديهما فيما بينهما أكبر قدر من الخبرة في تنفيذ عمليات التفتيش الموقعي الإلزامي عملياً دون مهلة كافية للاستعداد . ونظراً لهذه الخبرة المشتركة ، وكذلك لالتزامهما المشترك بوضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، يمكنهما ممارسة قدر من القيادة فيما يتعلق بهذه القضية ، وأن

يقدم ، بصفة مشتركة أو فردية ، مقترحات عملية فيما يتعلق بإجراءات التحدي . وسيكون ذلك بالتأكيد أمراً ببناءً بدرجة أكبر من مجرد قول إن تباين الآراء في اللجنة كبير إلى حد لا يسمح بتوافق الآراء .

كما تم اتفاق قدر كبير من الوقت في الفريق العامل الأول على قضية السرية . إن وفدي يدرك قلق وفود كثيرة بشأن هذه المشكلة . وقد سبق أن ألفت عمليات التفتيش التجريبي بعض الضوء على ما يمكن أن تكون الحساسيات الحقيقية . وبعد قول ذلك ، إن وفدي يرى أن قضية السرية تنتمي إلى فئة تجتذب اهتماماً غير متناسب . وسيلزم أن توجد في "النص المتجدد" بعض الأحكام المفصلة بشأن الإجراءات المتعلقة بعمليات التفتيش الروتيني وبالتحدي ، باستثناء المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالسرية التي تدرج في مرفق أو بطريقة أخرى . غير أن من الأفضل إحالة كثير من القضايا التي نعالجها إلى اللجنة التحضيرية أو إلى الأمانة التقنية . وأود أن أضيف في هذا الصدد أن وفدي لا يرى في الوقت الراهن ضرورة لوجود مادة خاصة بشأن السرية .

وقد لا يكون الفريق العامل الثاني المعني بالقضايا القانونية قد توصل إلى نتائج مقنعة ، لكن العمل الذي اضطلع به كان مفيداً للغاية ، بقدر ما تم حصر البدائل المختلفة حصراً شاملاً وتعريف المشاكل وتحديد لها جيداً . إن ما قام به رئيس الفريق ، السيد جمعة من مصر ، من تحضير مفصل ، وما له من مهارات قانونية متينة ، قد أسهمت بصورة حاسمة في النهج المنظم الذي انتهجه الفريق .

وتؤيد السويد الجهود الرامية إلى إقامة آلية لإجراء تعديلات في الاتفاقية بناء على مبدأ المساواة في الالتزامات بين جميع الدول الأطراف . ويمكن أن تكون إحدى وسائل استبعاد إمكانية إجراء تعديلات تتنافى مع أهداف الاتفاقية فترة "حصانة" مدتها ١٠ سنوات ، تطابق فترة التدمير ، لا يمكن أثنائها تعديل أية مادة . وبعد هذه الفترة ، ينبغي أن يقتضي إجراء أي تعديل قراراً من أغلبية مشروطة من الدول الأطراف . غير ألا تكون أحكام معينة في المرفقات خاضعة لإجراءات التعديل الصارمة هذه . وينبغي أن تخضع التغييرات الضرورية لإبقاء الاتفاقية في حالة مستكملة وتيسير تنفيذها ، لإجراء تنقيحي مبسط .

إن مسألة التحفظات مرتبطة بقضية المادة الثانية عشرة المتعلقة بالعلاقة بين الاتفاقية ومعاهدات دولية أخرى . وفي هذا الشأن ، أعربت السويد من جديد عن اقتناعها القوي بأنه لا ينبغي أن يكون أي تحفظ ممكناً فيما يتعلق بنطاق الاتفاقية ، التي يجب ، عند بدء نفاذها ، أن تقرر بصورة لا لبس فيها استبعاد استخدام الأسلحة الكيميائية أي أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أية ظروف . وينبغي أن تحظر أية تحفظات بشأن هذا الالتزام الأساسي للاتفاقية حظراً صريحاً .

وهناك أيضاً ما يدعو إلى الاحاطة علماً مع التقدير بالنتائج المحرزة في الفريق العامل الثالث المعني بالمسائل المؤسسية ، بإشراف السيد سود من الهند ، الذي يتميز برقة حديثه لكن بحزمه أيضاً . ويتصل ذلك بالنص الجديد المتعلق بالمادة السابعة ، وكذلك بالتقدم المحرز فيما يتعلق باللجنة التحضيرية . غير أن أكثر القضايا صعوبة في مجال المؤسسات - تكوين المجلس التنفيذي ووظائفه واتخاذ القرارات فيه - لم يتم تناولها بعد . ويأمل وفدي أن تؤدي المشاورات غير الرسمية التي يجريها رئيس اللجنة حالياً إلى تيسير النظر في هذه القضية في الصيف . وقد أعلن سلفي في أيلول/سبتمبر من العام الماضي آراء السويد الأساسية والعملية بشأن هذا الموضوع . ولن أكرر هذه الآراء في هذا المقام . فالمهم الآن أن تنتهج الوفود نهجاً مرناً وبناءً في معالجة مسألة المجلس التنفيذي . ويشكل ذلك واحدة من أكثر القضايا المتعلقة تعقداً من الناحية السياسية .

وفي المجال المؤسسي ، يرحب وفدي بكون أن الوفد الفرنسي قد وضع الآن اقتراحه الداعي إلى إنشاء مجلس استشاري علمي . ورغم أن الوقت لم يسمح بإجراء دراسة مفصلة للاقتراح ، فإن السويد تؤيد خطوته العامة .

إن المسائل التي ينظر فيها في الفريق العامل الرابع برئاسة السيد مولاندر تشمل مجالاً معقداً من القضايا التقنية بدرجة كبيرة والتي يكون لها أحياناً آثار سياسية هامة . وغني عن البيان أن وفدي يرحب بالتقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بمرفق المادة السادسة [١] والمرفق الجديد المقترح بشأن المواد الكيميائية .

وفيما يتعلق بمرفق المادة السادسة [١] ، فإنه يبدو أن النص الجديد الذي وُجه نظر اللجنة إليه في ورقة عمل الفريق 4/12/Rev.1 يتضمن بارامترات حل شامل لمسألة إنتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [١] وتركيبها مع بعضها البعض . ويؤمل أن تتمكن الوفود من التوصل إلى حل وسط أثناء دورة الصيف . وترى السويد وجوب وجود إمكانية الإعلان ، في نهاية كل سنة تقويمية على الأقل عن المختبرات التي قامت بتركيب المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [١] مع بعضها البعض لأغراض وقائية .

وفيما يتعلق بالتحقق في هذا السياق ، فإن رأي وفدي معروف جيداً . فيجب تطبيق التحقق على مرحلة من عملية البحث والتطوير قد يكون من الممكن فيها على نحو مفهوم إثبات حدوث انتهاك للاتفاقية ، أو ، على الأقل ، خروج خطير عنها لا يمكن تفسيره . ويكاد أن يكون ذلك غير ممكن قبل أن تتجاوز عمليتا البحث والتطوير المختبر وتدخل مرحلة المصنع النموذجي أو مرحلة التجريب . إن محاولة التحقق مما لا يمكن التحقق منه لا يخلق الثقة . فيجب تطبيق التحقق على ما يتصل بالموضوع ولله دلالة .

إن الإنجاز الرئيسي للفريق العامل الرابع ، والذي جاء نتيجة عمل مكثف أثناء الأسابيع الأخيرة ، يرد في المرفق المقترح المتعلق بالمواد الكيميائية . وقد اقترح وفدي في العام الماضي الخطوط العامة لهذا المرفق . وترحب السويد بالنهج البناء والداعم الذي اتبعته الوفود كافة في النظر في المرفق ، وكذلك بمساهماتها الكبيرة فيه . إن النص الوارد الآن في ورقة عمل الفريق الرابع 4/3/Rev.3 ، والذي وجه نظر اللجنة إليه وأوصي بفحصه بدقة في العواصم أثناء عطلة شهر أيار/مايو ، يؤكد اعتقادنا بأن هذا المرفق هو جزء عملي ولا غنى عنه من مشروع الاتفاقية .

وفيما يتعلق بمضمون المرفق ، يحافظ الوفد السويدي على نهج مرن فيما يتعلق بإدراج بعض المواد الكيميائية في القوائم الحالية . غير أننا لا نقبل الرأي القائل إن المواد السمية لا علاقة لها باتفاقية الأسلحة الكيميائية على أساس أنها مشمولة باتفاقية الأسلحة البيولوجية . والمواد السمية التي استخدمت في صنع الأسلحة أو التي أجريت عليها تجارب ميدانية لأغراض الأسلحة الكيميائية لا يمكن عملياً تمييزها عن غيرها من الأسلحة الكيميائية ، وينبغي في رأينا إدراجها في الجدول [١] . غير أن وفدي يرى ، بمجرد إدراجها ، أنها مشمولة بدرجة كافية بتعريف المواد الكيميائية الفائقة السمية المهلكة . ومن ثم ، لن يقتضي الأمر وجود فئة خاصة من المواد الكيميائية الفائقة السمية المهلكة .

وقد لاحظنا أيضاً في المناقشة وجود ميل إلى تأكيد أنه ينبغي وضع السلائف الكيميائية المتمثلة بدرجة كبيرة في الجدول [٣] بدلاً من الجزء "ألف" من الجدول [٢] ، لمجرد أنه يتم إنتاجها تجارياً لأغراض لا تحظرها الاتفاقية . ويرى وفدي أن كون أن مادة من المواد الكيميائية تنتج فعلاً لا يقلل بالضبط من الخطر الذي قد تشكله على الاتفاقية . ونحن نرى أن السلائف الرئيسية لا تنتمي إلى الجدول [٣] . فلا ينبغي أن تدرج في هذا الجدول سوى السلائف المنتجة بكميات تجعل نظام التحقق بمقتضى الجدول [٢] غير ممكن عملياً . وأخيراً ، يبدو أيضاً أن ثمة تناقضاً بين البحث عما يسمى "شفرات التحقق" في مواضع أخرى من الاتفاقية من جهة ، ووجود ميل إلى التقليل إلى أدنى حد من القلق الملموس الذي يسببه إنتاج سلائف رئيسية معينة من جهة أخرى .

وسوف يتعين أثناء الصيف التركيز بصفة خاصة على القضية المعقدة المشمولة حالياً بالجزء "باء" من الجدول [٢] . فلأول مرة ، يتضمن الآن النص الوارد في المرفق ذكراً لمواد كيميائية معينة . كما يرد معياران عامان في الفرع المعنون "مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالجزء باء من الجدول [٢]" . ويأمل وفدي أن تسمح هذه العناصر ، ربما مع النظر في المقترحات المتعلقة بوضع "قائمة انتظار وإنذار" ، بإحراز تقدم كبير في المستقبل القريب .

وترحب السويد بالمناقشة البناءة بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجدولين [٢] ألف و[٣] ، وهي مناقشة أسفرت عن نصوص جديدة تحظى بدرجة كبيرة من الدعم . ونحن نعتقد انه يمكن زيادة توحيد هذه المبادئ التوجيهية وتبسيط المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجدول [١] بعض الشيء . إن التعاريف التي نقلت الآن إلى المرفق المتعلق بالمواد الكيميائية تقتضي دراسة مفصلة . ووفقاً لرأي وفدي ، فإنه تتضح في بعضها مرحلة أسبق من مفاوضاتنا . وبناء عليه ، يمكن جداً التساؤل عما إذا كانت جميعها ذات صلة بالموضوع ، أو حتى ضرورية .

وأخيراً ، ينبغي ملاحظة أن شمة موضوع حاسم يتناوله الفريقان العاملان الرابع والخامس ، يتيح فرصة هامة أخرى لمبادرات من جانب الدولتين الرئيسيتين الحائزتين لأسلحة نووية ، وهو ترتيب التدمير . وما برحت اللجنة في حالة توقف تقريباً منذ عام كامل فيما يتعلق بهذه المسألة الرئيسية . ومن الجلي أن ليس شمة وفد آخر لديه الدراية والخبرة اللازمتين للمساهمة مساهمة حاسمة في حل هذه المسألة .

وقد جنى الفريق العامل الخامس فائدة كبيرة مما لرئيسه ، الدكتور كروتش من الجمهورية الديمقراطية الألمانية من خبرة طويلة واحساس بالعزم اللذين يتمتع بهما . غير أن القضايا التي تجري دراستها في الفريق معقدة ولا تلائم بسهولة المناقشات المنظمة أو المقترحات المحددة . وأحدى هذه المسائل مشمولة بعنوان "العالمية" . وتتمثل مهمة مؤتمر نزع السلاح في هذا المدد في وضع اتفاقية تراعي بطريقة متوازنة الاهتمامات والمصالح المشروعة للدول كافة . وترى السويد أن المؤتمر ، مع ما يفسحه من مجال لمساهمة الدول غير الاعضاء مساهمة ايجابية في مفاوضاتنا ، هو تمثيلي بقدر كاف لكي يسمح المجال بوضع اتفاقية يمكن أن تجتذب الدول على نطاق العالم إلى التقيد بها . ودعوني أعرب في هذا السياق عن بالغ ارتياح وفدي لأن كثيراً من البلدان غير الاعضاء قد انضمت إلى مفاوضات الأسلحة الكيميائية . ويأمل وفدي أن يبدي مزيد من البلدان من المناطق ذات الصلة نفس الاهتمام وأن تتاح لها فرصة المشاركة .

وترى السويد أن الطريق إلى تعزيز التقيد بالاتفاقية على نطاق العالم سيكون مفهوم عدم التمييز . هذا هو مفهوم مجرد قد يبدو أيديولوجياً إلى درجة ألا يكون عملياً . غير أن هذا المفهوم سيتضمن ، فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، بعض العناصر البالغة الدقة والتحديد . فأولاً ، يجب أن تنص الاتفاقية على المساواة في الحقوق والالتزامات بين جميع الدول ، سواء كانت تمتلك أو لا تمتلك أسلحة نووية . وبناء عليه يجب أن يكون حظر استخدام الأسلحة النووية فعالاً تماماً فيما يتعلق بالجميع اعتباراً من بدء نفاذ الاتفاقية . ثانياً ، يجب أن تنص الاتفاقية على نظام فعال للتحقق يطمئن جميع الدول الأطراف على أنه يجري الامتثال للاتفاقية . ثالثاً ،

يجب أن تضمن الاتفاقية حق الدول الأطراف المطلق في استحداث المواد الكيميائية والتكنولوجيا وإنتاجها وتبادلها ونقلها واستخدامها في الميدان الكيميائي . ومن ثم ، ترى السويد أن ثمة طريقة فعالة على الأجل القصير لضمان إشارة اهتمام إيجابي بالاتفاقية هي إدراج المادة الحادية عشرة فوراً في "النص المتجدد" ، وهو رأي تشاطره مجموعة الـ ٢١ بكاملها . رابعاً ، يجب أن تضمن الاتفاقية المساعدة الفورية والفعالة في حال استخدام أسلحة كيميائية ضد أية دولة من الدول الأطراف .

غير أن المساعدة في حالات الاحساس بالتهديد هي مسألة فيها نظر . ونحن نرى أنه يمكن إساءة استخدام هذه الأحكام بسهولة ، وبالتالي إيجاد مواجهات سياسية لا ضرورة لها في منظمة تكون سلاسة عملها في مصلحة العالم . ويجب في هذه الحالات غير الواضحة وضع أحكام تتعلق بالمساعدة الإلزامية بعناية كبيرة . وإلا فقد تؤدي ، مثلاً ، إلى إضعاف المبادئ السياسية الأساسية لبلدان تنتهج سياسة حيادية ، مثل السويد .

وخلال الأشهر القليلة الماضية ، اضطلع عدد هام من البلدان بعمليات تفتيش تجريبي وطنية . ويجد وفدي أن من المشجع للغاية لملاحظة المشاركة على نطاق واسع في أنشطة التفتيش هذه . ونحن نرحب بكون أن بلداناً إضافية تستعد لمثل هذه العمليات التفتيشية . وتسمح هذه الأنشطة بالاعتقاد بطريقة ملموسة على أحكام "النص المتجدد" ، كما تفيد في توسيع دائرة الناس ، والمؤسسات ، الذين يشاركون ، في كل بلد ، مشاركة مباشرة في القضايا العملية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية المقبلة .

وقد قمت ، بوصفي رئيس المشاورات المفتوحة العضوية ، بتقديم تقريرين عن الحالة الراهنة في الوثيقتين CD/CW/WP.236 و 237 . وقد بين التقييم الأول الذي أجري أثناء هذه المشاورات أنه ، على الرغم من أن أحكاماً معينة في "النص المتجدد" سوف تحتاج إلى مزيد من التفصيل ، فإن النظام المنصوص عليه في مشروع الاتفاقية يشكل أساساً سليماً لنظام تفتيش روتيني . ويرى وفدي أنه يجب عدم إضاعة الزخم وأنه ينبغي الشروع في التخطيط للمرحلة القادمة - وهي مرحلة التفتيش التجريبي المتعدد الأطراف . وفي هذا السياق ، ترحب السويد بإعلان الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه قد تم بالفعل اختيار مصنع من أجل عملية للتفتيش التجريبي المتعدد الأطراف . وينبغي تخطيط المرحلة القادمة بعناية لكي تعطي نتائج ملموسة تكون ذات صلة بمشروع الاتفاقية . كما أن الوفود التي ما زالت في سبيل الاستعداد لعمليات التفتيش التجريبي الوطنية ينبغي أن تتاح لها فرصة تقديم نتائجها إلى اللجنة . ويرى وفدي أن من الحكمة أن تشرع اللجنة المختصة في مشاورات مفصلة بشأن الأعمال التحضيرية التي قد تلزم من أجل الشروع في مرحلة متعددة الأطراف من عمليات التفتيش التجريبي في أقرب وقت ممكن .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أقدم بضعة تعليقات موجزة عن مؤتمر كانبيريّا المعني بالأسلحة الكيميائية الوشيك الانعقاد . واسمحوا لي أولاً أن ألاحظ أن العمل الشامل ، وهو اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، هو أمر قريب المنال . وإن اتخاذ تدابير مؤقتة قد تكون مفيدة أحياناً ، هو أمر قد يسفر عن نتيجة عكسية في هذه المرحلة المتقدمة من مفاوضاتنا . ويجب ، بدلاً من ذلك ، تركيز جميع الجهود على إبرام الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

ولدى مؤتمر كانبيريّا امكانيات الاسهام إيجابيا في تحقيق ذلك الهدف ، إذا ما اتخذ الحوار بين حكومات وصناعات البلدان المشتركة في المؤتمر ، كمنطلق لهذا الحوار ، ضرورة ضمان تبادل المواد الكيميائية والتكنولوجيا للأغراض السلمية تبادلاً حراً وغير تمييزي ، وضرورة التحقق الفعال من الحظر التام للأسلحة الكيميائية ، ضمن الإطار الاجمالي للاتفاقية . في هذا السياق ، سيكون إسهاماً مفيداً إذا ما زاد المؤتمر المذكور من ادراك الصناعة الكيميائية للأثار المترتبة على الاتفاقية المقبلة وإذا ما عزز تعاون الصناعة في تنفيذها .

ومن المؤكد أن إقامة حوار بين الحكومات والصناعة الكيميائية يمكن أن يفي بغرض مفيد ، لأسباب ليس أقلها أنه سيلزم قدر كبير من التعاون من جانب الصناعة الكيميائية من أجل إقامة نظام تحقق فعال . ولكن من الأهمية بمكان أن تكون بارامترات الحوار صحيحة ، وإلا فإن إسهاماً يحتمل أن يكون مفيداً في الجهود التفاوضية قد يتحول إلى العكس .

وباختصار ، أود أن أؤكد أن ما يشجع وفدي هو التقدم المحرز في بعض القضايا الهامة أثناء الربيع ، وأنه معجب بما جاء به رئيس اللجنة المختصة وأعضاء مكتبه في المفاوضات من نشاط وشعور بالعزم . غير أنه ، في الوقت ذاته ، مما يدعو إلى القلق أن كثيراً من المشاكل الأساسية تُنحى جانباً وأن شمة افتقاراً إلى مبادرات جديدة في بعض المجالات الهامة . وكما أشير إلى ذلك في مناسبات عديدة ، فإن الوقت ليس حليفاً . وقد وفينا بوعدها بمضاعفة جهودنا . ولنعد إلى جنيف في حزيران/يونيه بتصميم قوي على حل القضايا المتبقية .

الرئيس: أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . أدعو الآن إلى الحديث ممثل باكستان ، السفير كمال .

السيد كمال (باكستان): السيد الرئيس ، اسمحوا وأنا أتحدث لأول مرة في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح منذ وصولي إلى جنيف في كانون الثاني/يناير من

هذا العام ، أن أبدأ بالإعراب عن سروري لرؤيتكم تتولون الرئاسة ، وأن أسجل أيضاً إعجابنا بالمهارة والصدق اللذين رأس بهما كل من السيد بولييسي ، سفير إيطاليا ، والسيد يامادا ، سفير اليابان ، هذه الهيئة أثناء شهري شباط/فبراير وآذار/مارس .

لقد انضم مؤخراً ، مثلما فعلت أنا ، عدد من السفراء الجدد إلى مداولات مؤتمر نزع السلاح ومن بينهم أنتم ، يا سيادة الرئيس ، بوصفكم ممثل كينيا ، والسيد أيت - شعلال ، سفير الجزائر ، والسيد ربي ، سفير استراليا ، والسيد فاينار ، سفير تشيكوسلوفاكيا . وأود أن أرحب بهم ترحيباً بالغ الحرارة ، وأتمنى لهم كل النجاح أثناء اقامتهم هنا .

توافق هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مؤتمر نزع السلاح . ونحن نرى أن هذا يوفر لنا مبرراً كافياً ، إن احتاج الأمر إلى مبرر ، لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن واحتمالات المستقبل ، وخاصة بالنظر إلى التطورات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب وحل بعض المنازعات الإقليمية .

إن مؤتمر نزع السلاح الذي هو المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد في هذا الميدان ، لديه بالتأكيد الإمكانات اللازمة للإسهام بدرجة كبيرة في تعزيز الأمن الدولي ووقف سباق التسلح وعكس اتجاهه . ولسوء الحظ أننا لم نر أثناء العقد الأخير رغبة من جانب الدول الكبرى لاستغلال هذه الإمكانات أتم استغلال . وعلى الرغم من السرعة المنتظمة والشديدة التي ما برح المؤتمر يعمل بها منذ انشائه ، فإن تطلعاتنا لم يواكبها تقدم فعلي صوب وضع اتفاقات بشأن البنود المختلفة المدرجة في جدول أعماله .

وتتناول البنود الثلاثة الأولى المدرجة في جدول أعمالنا القضية النووية بشتى مظاهرها . هذه القضية هي النقطة الأساسية في كامل عملية نزع السلاح ، ويجوز لنا أن نسأل بصورة مشروعة عما إذا كنا قد استجبنا استجابة مناسبة للتحدي الذي تضعه أمامنا . فلنتناول مسألة حظر التجارب النووية . إننا عندما ننظر إلى التطورات التي حدثت أثناء ربع القرن الماضي ، لا يمكن أن يغوتنا استنتاج أن معظم التوقعات التي أثيرت وقت التوقيع على معاهدة حظر التجارب الجزئي لم تتحقق . ويبدو أن الهدف المتمثل في حظر شامل للتجارب لا يزال بعيد المنال . ولم تبطؤ التجارب النووية بعد التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب والنتيجة هي أن الترسانات النووية للدول الحائزة لاسلحة نووية قد غدت أكبر كثيراً مما كانت عليه في عام ١٩٦٣ .

لقد تحدثنا جميعاً عن معاهدة تحظر جميع تفجيرات التجارب النووية من جانب جميع البلدان في جميع البيئات وإلى الأبد . إن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب

ليس فقط تدبيراً لا غنى عنه من أجل إبطاء سباق التسلح ووقفه وعكس اتجاهه ، لكن هو أيضاً أمر ممكن ، إذا ما وجدت الإرادة السياسية . وفي الماضي ، كانت هذه القضية معقدة من جراء مجموعة من الصعوبات التقنية التي أشارها البعض لتبرير الحاجة إلى برامجهم المستمرة المتعلقة بالتجارب النووية . غير أنه ، في الآونة الأخيرة ، بينت التطورات التي حدثت في ميدان رصد الهزات بدرجة كبيرة أن التحقق لا يشير أية مشكلة ولا يمكن استخدامه عذراً لتعطيل المفاوضات .

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن عقد اتفاق لحظر شامل للتجارب من شأنه أن يعزز قضية نزع السلاح . بيد أن المؤتمر لم يتمكن حتى من إنشاء لجنة مخصصة لمواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر التجارب الشامل . وربما تساعدنا المبادرة التي اضطلعت بها بعض البلدان ، مؤخراً وكثير منها بلدان غير أعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، على التقدم نحو هذا الهدف .

وقد أعلن وفدي ، في مناسبات عديدة في الماضي ، التزام باكستان الشابت بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية . ونحن مقتنعون بأن أي استمرار لانتشار الأسلحة النووية إلى أكثر من الدول الخمس الحالية الحائزة لأسلحة نووية لا يمكن إلا أن يجعل عالمنا أقل أماناً . وبناء عليه من الضروري صون وتعزيز نظام عدم الانتشار الحالي ، وتكميله بتدابير أخرى ، على الصعيدين العالمي والإقليمي على السواء ، لتخفيف قلق الدول غير النووية فيما يتعلق بالامن . إن مطالباتنا المتكررة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في مناطق مختلفة من العالم تندرج تماماً في هذا المفهوم .

إن باكستان لا تمتلك أسلحة نووية ، كما أنها لا تعتزم امتلاكها ، حيث أننا ملتزمين في تصميمنا على إبقاء منطقتنا خالية من الأسلحة النووية . ونحن نرى أن الحل الفعال يكمن في نهج إقليمي ، مع قبول كل دولة التزامات متساوية وغير تمييزية وذلك بغية تخفيف حالات سوء الفهم والشكوك القائمة على تاريخ ما وجد في الماضي من التوترات وعدم الثقة . ونحن نرى ميزة في هذا النهج الإقليمي الذي شبت صحتة بدرجة كافية في أنحاء أخرى من العالم . وقد أعلنت دول جنوب آسيا جميعها على أعلى مستوى رفضها التام للأسلحة النووية . ونحن نرحب بهذه البيانات ونأمل أن ترى بلدان منطقتنا الحكمة في تحويل هذه الإعلانات من جانب واحد إلى التزامات واردة في معاهدة .

لقد علق وفدي دوماً درجة عالية من الأهمية على مسألة إعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية سلبية بعدم استعمال أسلحة نووية أو التهديد باستعمالها ضدها . ففي عالم لا يزال فيه نزع السلاح النووي التام ، لسوء الحظ ،

هدفاً بعيداً ، لا يمكن أن يُشدد بما فيه الكفاية على أهمية إعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات موثوق بها ذات طابع ملزم لجعلها في مأمن من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها . وقد عجزت حتى الآن الدول الحائزة لأسلحة نووية ، باستثناء دولة واحدة ، عن الاستجابة لهذا المطلب الحقيقي للدول غير الحائزة لأسلحة نووية .

ولكي تكون هذه الضمانات جديرة بالتصديق ، من الضروري أن تكون واردة في صك قانوني دولي ذي طابع ملزم . ونحن نرى أن الإعلانات التي تصدرها من جانب واحد الدول الحائزة لأسلحة نووية عن هذا الموضوع ليست كافية ، على الرغم من أنها مفيدة إلى حد ما ، للاستجابة لما للدول غير الحائزة لأسلحة نووية من اهتمامات أمنية ، ولا يمكن بالتالي اعتبارها بديلاً مقبولاً لضمانات أمنية سلبية فعالة وموثوق بها . وقد لقي هذا الموقف الذي تتخذه الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تأييداً من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً ، ولا سيما في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٩/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي حصل على ١٥٢ صوتاً مؤيداً له مقابل لا شيء .

وبناء عليه ، إن مما يشير خيبة أملنا أن اللجنة المخصصة لهذا الموضوع التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح قد عجزت عن تسجيل أي تقدم في هذا الاتجاه . ومن ثم فإننا نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يخصص جهوداً مكثفة للاهتمام إلى "صيغة مشتركة" يمكن أن تشكل أساس صك دولي ذي طابع ملزم قانونياً . ويمكن للبلدان التي تعتبر أنفسها دولاً حائزة لأسلحة نووية أن تسهم إسهاماً إيجابياً في هذا الهدف باتخاذها موقفاً أقل صلابة فيما يتعلق بما لموقف كل منها من طابع مقدس للغاية .

وفي نفس وقت الخطوات المتخذة نحو نزع السلاح النووي ، اكتسبت ضرورة الحد من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة والميزانيات العسكرية وتخفيضها قبولاً بصورة متزايدة . وان القلق بشأن تصاعد الإنفاق العالمي على القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، التي تستأثر بأربعة أخماس مجموع المبالغ المنفقة على التسلح ، هو قلق مشروع . وينبغي الترحيب بالاهتمام الذي تستحقه هذه القضايا ، والذي تلقاه حالياً .

وفي مجال نزع السلاح التقليدي ، وربما حتى بدرجة أكبر مما في حالة نزع السلاح النووي ، ان النهج الإقليمي هو الذي ينطوي على أفضل احتمالات النجاح وأكثرها واقعية . فالاندفاع إلى الإنفاق العسكري المرتفع في منطقة معينة ينشأ إلى حد كبير من عدد من العوامل المحلية ، وهي المنازعات غير المحسومة الإقليمية ، أو إنكار حق تقرير المصير ، أو الاطماع في الهيمنة الإقليمية ، أو الاحتلال الأجنبي ، أو التدخل

العسكري ، وما إلى ذلك . وينبغي أن يكون الهدف من عملية لنزع السلاح الإقليمي هو إقامة توازن عسكري فيما بين الدول الإقليمية يحظى بقبول متبادل واستبعاد الوجود العسكري للقوات الأجنبية . وينبغي عند تحديد هذا التوازن مراعاة قدرة كل دولة على إنتاج أسلحتها محلياً ، واحتيازها من مصادر خارجية ، ومستوى تطور الأسلحة . ويمكن أن تشمل تدابير إيجاد توازن إقليمي التخلي عن أنواع معينة من الأسلحة المتقدمة ، ووضع حدود قصوى متفق عليها فيما يتعلق بالقوات المسلحة ، والقضاء على القدرة على شن هجمات مفاجئة ، وحظر المناورات العسكرية الواسعة النطاق ، وفرض قيود جغرافية على نشر القوات المسلحة .

إن سباقات التسلح في مناطق كثيرة تزداد شدة بالمحاولات التي تقوم بها أقوى دولة عسكرياً لبلوغ وضع سلطة لا يتحداها أحد . ولا يمكن إلا أن يؤدي ذلك إلى اشتداد التوترات وزيادة خطر النزاع وبذلك يحكم على دول المنطقة أن تبقى في حلقة مفرغة من مستويات للقوات والتسلح والأمن المنقوص متزايدة على الدوام . ومن ثم فإن الدول التي تتمتع بوضع عسكري متفوق في منطقة معينة تتحمل مسؤولية خاصة عن تعزيز عمليات الحد من الأسلحة وتخفيضها وعن الشروع فيها .

إننا مقتنعون بإمكانية تعزيز صرح السلم والأمن العالميين إذا ما تعهدت البلدان في مختلف مناطق العالم بإضفاء طابع رسمي على التزاماتها بكبح سباق التسلح وتعزيز أمنها عند أدنى مستوى ممكن من التسلح من خلال التزامات إقليمية رسمية . ومن المؤكد أن هذه المسألة المتعلقة بنزع السلاح التقليدي على نطاق إقليمي هي على قدر من الأهمية ، والملة بالمنازعات الإقليمية الكثيرة التي شهدناها جميعاً ضمن أجيالنا ، بما يكفي لكي يخصص لها مؤتمر نزع السلاح نسبة أكبر من اهتمامه وعنايته .

وأود أن أنتقل أخيراً إلى موضوع الأسلحة الكيميائية ، الذي يشغلنا جميعاً إلى حد كبير هذه الأيام . إن استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى قد أفضى إلى اعتماد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية في الحرب ، لكنه لا يحرم استحداثها أو إنتاجها أو امتلاكها أو نقلها . وبعد ذلك ، اعتبرت الأسلحة الكيميائية من مشاكل الدولتين العلميين بصفة أساسية ، ولم يول المجتمع الدولي سوى قدر ضئيل من الاهتمام لعوامل الحرب هذه . غير أنه ، مع تدهور احترام القواعد الواردة في بروتوكول جنيف ، ومع استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخراً في بعض مناطق العالم وما ترتب على ذلك من آثار مدمرة ، فإن ضرورة فرض حظر شامل يمكن التحقق منه بفعالية وعالمي حقاً للأسلحة الكيميائية قد باتت أمراً واضحاً . وقد نهض مؤتمر نزع السلاح بهذه المسؤولية ، ويسرنا أن نلاحظ أن المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية ماضية بسرعة

جديرة بالملاحظة ، لكن هذه السرعة تنطوي ، مع ذلك ، على الخطر الحقيقي المتمثل في تنحية اهتمامات البلدان النامية .

إن سرعة إبرام اتفاقية شاملة والتقيّد بها على نطاق العالم ، مع فرض حظر تام قابل للتحقق منه على الأسلحة الكيميائية ، هو وحده الذي يوفر حلاً حقيقياً للخطر الذي تشكله هذه الأسلحة: ولا يمكن أن توفر لنا حلاً فعلياً أية تدابير مخصصة أو سادة للشفرات أو جزئية أو تمييزية لا تستهدف سوى أجزاء مختارة من هذه المشكلة العالمية . وقبل كل شيء ، إن أية محاولات لتحويل المفاوضات إلى طريق جانبي يتعلق "بعدم الانتشار" ، يجيز قيام البعض بإنتاج أسلحة نووية وامتلاكها ، بينما يحظر هذه الأسلحة على آخرين ، من شأنها أن تقوض هذه المفاوضات ، وأن تؤخر إبرام اتفاقية شاملة .

ويؤمل ألا تُبذل محاولات كهذه ، وسوف نتخذ خطوة رئيسية في سعي البشرية إلى تحقيق نزع سلاح عام كامل عن طريق إبرام اتفاقية تحرّم فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل . ولسوء الحظ ، إن بدء نفاذ مثل هذه الاتفاقية لن يؤدي ، في حد ذاته ، إلى جعل الأسلحة الكيميائية تختفي من الوجود . إن هدف التقيّد على نطاق عالمي ، في حال تحقيقه ، لن يتحقق إلا تدريجياً وعلى مدى فترة طويلة من الزمن . وطالما تظل بعض البلدان التي لديها قدرة على إنتاج أسلحة كيميائية خارج نطاق الاتفاقية ، فإن البلدان التي تخلت عن هذا الخيار ستظل تشعر بالتهديد ، وسيظل نظام الحظر ناقصاً ، إن لم يكن هشاً . ومن الضروري إذن أن تتضمن الاتفاقية أحكاماً فعالة وموثوق بها وإلزامية بشأن تقديم مساعدة في التدابير الوقائية إلى الدول التي تكون مهددة بهجوم بالأسلحة الكيميائية أو تكون موضعاً لهذا الهجوم . وإن أهمية هذه الأحكام ، ولا سيما أثناء المراحل الأولى من تنفيذ الاتفاقية ، هو أمر لا يرقى إليه الشك . ومن المؤكد كذلك أن هذه الأحكام سوف تقتضي إنفاقاً مالياً لا مفرّ منه . ولذلك فإننا مندهشون من الأساليب التعويقية التي يتبعها بعض من يبدو أنهم لا يقدرّون الطبيعة المتكاملة لهذه الأحكام حيال الاتفاقية المقبلة .

وشمة مسألة متصلة بموضوع المساعدة هي مسألة التدابير الواجب اتخاذها جماعياً ضد بلد آخر ، سواء كان طرفاً في الاتفاقية أو لم يكن ، يستخدم أسلحة كيميائية أو يشكل ، على نحو آخر تهديداً بالأسلحة الكيميائية على دولة من الدول الأطراف . وإن توبيخاً أو إدانة من جانب المجتمع الدولي ليس رادعاً كافياً أو فعالاً . فمن الضروري إذن أن تتضمن الاتفاقية آلية سواء لجعل الدولة المخالفة تكف عن أفعالها ، أو على الأقل لزيادة التكلفة بالنسبة للدولة التي تنتهج هذا السبيل . وهذه مسألة تحتاج إلى مزيد من المناقشة في مداولاتنا .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أشير إلى أنه يبدو أننا نحينا ، في حماسنا لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ، أهم بند في جدول أعمالنا ، ألا وهو نزع السلاح النووي ، إلى الجزء الخلفي من عقلنا الباطن الجماعي . فهل السبب في ذلك هو أننا ، في مؤتمر نزع السلاح ، قد بلغنا هضبة فكرية ، وأصبحنا بذلك نفتقر إلى الإرادة السياسية والتصميم الأخلاقي على شق طريقنا قدماً بالولاية التي أسندتها إلينا الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات؟ أو أن السبب هو أن بعضاً منا يشعرون بمزيد من الارتياح على درب مذهب الثنائية ، فيساعدون بذلك على الاضمحلال المؤكد لكن التدريجي للدور المسند إلى هذه الهيئة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح؟ وبدلاً من عقد الجلسات المحددة المدة التي نجلس فيها على وتيرة واحدة للتحدث برهة قبل التفريق من جديد ، ربما يمكننا أن نتريث ونتفكر في هذه الأسئلة الباقية دون اجابة عليها . والذكرى السنوية العاشرة هي بالتأكيد مناسبة جيدة لكي نقوم بذلك .

الرئيس: أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأدعو الآن إلى التحدث ممثل أندونيسيا ، السفير لويي .

السيد لويي (أندونيسيا): اسمحوا لي يا سيدي ، في البداية ، أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم ، أنتم ممثل بلد أفريقي من بلدان عدم الانحياز تتمتع أندونيسيا معه بعلاقة جيدة ، تتراوسن مداولات المؤتمر خلال شهر نيسان/ابريل . وأؤكد لكم أن الوفد الأندونيسي سوف يتعاون معكم تعاوناً كاملاً في نهوضكم بمهامكم . إن وفدي الذي يعلم مهارتكم الدبلوماسية القديرة ، يشق بأن مداولاتنا سوف تسهم كشيئاً بها في المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف المؤتمر . كما أود أن أعرب عن خالص شكري لسفير اليابان ، السيد يامادا ، على إشرافه الجدير بالشناء أشناء فترة رئاسته في شهر آذار/مارس . وانضم إلى المؤتمر مؤخراً عدد من الممثلين الجدد ، وقد سبق أن رحبت ببعضهم ترحيباً حاراً . وأود اليوم أن أرحب ترحيباً صادقاً بزميلينا الجديدين السيد أيت - شعلال ، سفير الجزائر ، وبكم ، يا سيادة الرئيس ، بوصفكم ممثل كينيا الجديد لدى مؤتمر نزع السلاح . إن وفدي مستعد للعمل الوثيق مع وفديكم فيما يتعلق بالمهام الهامة المسندة إلينا جميعاً .

وهذه أيضاً فرصة مناسبة لي لأرحب بالسيد سيرغيه باتسانوف ، الوزير المفوض فوق العادة والممثل الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورئيس وفده لدى مؤتمر نزع السلاح ، ولاتعهد له بتعاون وفدي تعاوناً وثيقاً . وأود ، في الوقت ذاته ، أن أعرب عن أطيب تمنياتنا للسفير يوري نازاركين فيما يقوم به مستقبلاً .

لقد سرّنا الاستماع إلى البيان الهام الذي ألقاه سعادة السيد غيليرمو لاركوس كوكس ، وزير خارجية بيرو ، وهو بلد تتمتع معه أندونيسيا دوماً بعلاقات ودية . ومما له دلالة كبيرة أن نشهد أن بيرو ، وهو بلد آخر من بلدان عدم الانحياز ، قد أولى هذا المحفل أولوية عالية ، حيث أنه الهيئة الوحيدة المتعددة الاطراف الموكل إليها التفاوض بشأن نزع السلاح ، والتي تشمل مصالح جميع الدول الاعضاء .

إننا نشarf الآن نهاية الجزء الأول من دورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ . وقد نجحت الدورة الراهنة في إنشاء هيئات فرعية من جديد ، وهي اللجان المخصصة التي تتناول بنود جدول الاعمال ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ . وقد بين عمل هذه اللجان المخصصة أثناء السنوات القليلة الماضية ، وكذلك لجان الدورة الراهنة ، أن المؤتمر يعالج مصالح جملة ، يتعين مراعاة كل منها . لهذا السبب إذن ، يتفهم وفدي أن توقع إيجاد حل سريع لهذه العملية الحساسة للغاية هو أمر يتسم بإفراط في التفاؤل .

إن مجموعة متنوعة من المصالح في كل من المجالات الخاصة التي يعالجها المؤتمر قد أدت ، إلى درجة ما ، إلى تباطؤ التقدم في عمله ، وهي تتطلب ، بالتالي ، قدراً كبيراً من الصبر والمثابرة من جانبنا . وفي مجال معين هو وضع اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، ندرك جميعاً أنه لا يزال يتعين النظر في سلسلة من الجوانب المعقدة باتباع نهج متعمق ورحب من أجل وضع الاتفاقية في صيغتها النهائية . غير أنه من المشجع ملاحظة أن المفاوضات في هذا الميدان بالذات قد أظهرت دلائل إيجابية صوب مواصلة تدوين مك قانوني دولي يحظر هذه الأسلحة البغيضة .

وعلى الرغم من العلامات الإيجابية التي اتسمت بها المفاوضات المذكورة ، لا يسع المرء إلا أن يرى أن عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لم يواكبه عمل اللجان المنشأة الأخرى . ويرى وفدي أنه لا يزال يلزم بذل جهود في سبيل تضييق المناقشة في اللجان ، غير المناقشة التي تتناول الأسلحة الكيميائية ، مزيداً من القوام .

وشمة اعتبارات بشأن بنود جدول الاعمال تتناول القضايا النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والبرنامج الشامل لنزع السلاح قد سببت لوفدي قدراً كبيراً من القلق .

باعترافنا بالفقرة ١٢٠ من الإعلان الختامي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بوصفها الولاية الخاصة بعمل المؤتمر ، نتوقع أن يولي المؤتمر دراسة متساوية لجميع بنود جدول الاعمال .

ومنذ عام ١٩٦٣ ، ما برحت مسألة حظر تجارب الأسلحة النووية تنظر في مختلف هيئات المداولة التابعة للأمم المتحدة ، وقد اعتمدت الجمعية العامة قرارات عديدة بشأن هذا الموضوع . وقد بذلت الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف ومؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته جهوداً مستمرة لحظر جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية حظراً تاماً . وعلاوة على ذلك ، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، أولى نزع السلاح النووي أكبر قدر من الأولوية واعتبر وقف تجارب الأسلحة النووية واحداً من أهم التدابير . غير أن وفدي يرى أن اعتبارات المؤتمر بشأن هذه القضية البالغة الأهمية قد أُنزلت إلى أدنى وضع لها طوال سنوات عديدة . إن الالتزامات المتعهد بها أثناء الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ينبغي أن توجه مداولاتنا المتعلقة بحظر تفجيرات تجارب الأسلحة النووية . ولا أتردد في أن أكرر ما أعرب عنه آخرون كثيرون ببلاغة في الماضي ، وهو أنه ينبغي لنا أن نشرع في عملية تفاوض كاملة في المستقبل القريب . إن مسألة وضع ولاية للجنة المختصة لحظر التجارب النووية ينبغي ألا تنتقص من ضرورة التوصل إلى اتفاق ، ليس في جوهره ، سوى تحقيق الالتزامات المتعهد بها في الماضي . ونظراً للقوة التدميرية المروعة للأسلحة الحالية ، فإن مواصلة تجريب جيل جديد من الأسلحة النووية لن يؤدي سوى إلى إيجاد جولة جديدة من التنافس الخطر . وأود في هذا الصدد أن أكرر من جديد ذكر أهمية توفر مجموعة كبيرة من النهج القائمة على ضرورة حماية أمن البشرية . وقد أظهرت مجموعة الـ ٢١ مرونتها بأن اقترحت في وقت لاحق مشاريع ولايات عديدة بهدف تمهيد السبيل للتفاوض .

وفيما يتعلق بالجوانب التقنية لهذه المسألة ، فقد أحطنا علماً باهتمام بتقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي قدم مؤخراً إلى مؤتمر نزع السلاح . إن أهداف هذا التجمع التقني الدولي تستحق التقدير من طرفنا ، وأود أن أعلن استعداد حكومتي للتعاون مع الفريق في نهوضه بمهمته .

وأود أن أتناول مسألة حظر الأسلحة الكيميائية . فكما ذكر آنفاً ، على الرغم من أنه يلزمنا مزيد من النهج المتعمقة والأوسع نطاقاً من أجل وضع صيغة نهائية للاتفاقية ، فإننا نقر بوجود علاقة إيجابية تتسم بها المفاوضات في هذا الميدان بالذات . غير أن وفدي يرى أن مرحلة المفاوضات أثناء دورة مؤتمرنا الأولى قد كشفت سلسلة من الجوانب التي تبرز مزيداً من الدراسة .

إن مسألة المساعدة ، التي تناولها الفريق العامل الخامس التابع للجنة المختصة ، يلزم دراستها دراسة شاملة ، مع التشديد بوجه خاص ، بالدرجة الأولى ، على

التدابير الإنسانية المتخذة في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية . ويمكن للمرء أن يكون دوماً مناصراً لرأي نابع من مصدر فكري أوسع نطاقاً . غير أنه ، كما ذكرت آنفاً ، ينبغي التشديد بوجه خاص على التدابير الإنسانية الوارد ذكرها في أحكام الاتفاقية كما تتضمن الاتفاقية ، في المقام الأول ، تعهداً بحماية الإنسانية من العذاب والموت وغيرهما من أشكال التدمير الشامل الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة المرعبة . إن فكرة تدابير للمساعدة من خلال قرارات يتخذها جهاز يعمل على أساس غير يومي قد يعوق اتخاذ تدابير عاجلة للحفاظ على الأرواح .

ويجري الاضطلاع حالياً بمفاوضات مكثفة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في إطار الأفرقة العاملة الخمسة ، كما يجري النظر بتركيز في المشاكل المتمثلة بقضايا التحقق ، والتعديلات ، وأجهزة التنظيم ، وتدابير التنفيذ الوطنية ، وقوائم المواد الكيميائية ، والأمن غير المنقوص أثناء فترة التدمير ، والمساعدة ، وكذلك الحماية من الأسلحة الكيميائية . ويرى وفدي أن نجاح هذه العمليات أو فشلها يمكن تقديره على النحو المناسب في دورة الصيف ، عندما تتوصل اللجنة المختصة إلى توافق في الآراء بشأن ترجمة عملها إلى لغة المعاهدات .

ونظراً للحالة الراهنة فيما يتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال ، أود أن أدلي بالملاحظات التالية . وكما قد تذكرون إن هذه الهيئة السامية قد سعت ، منذ انشائها ، إلى تعيين مشاكل كان ينتظر ، فيما بعد ، أن يحين الوقت تدريجياً للتفاوض بشأنها . غير أن الدراسة التي جرت في اللجنة المختصة التي تتناول الأسلحة الإشعاعية أثناء السنوات القليلة الماضية قد أظهرت تباعداً كبيراً في الآراء بشأن اتباع نهج مناسب لمعالجة هذه المسألة . ومن ثم فإننا نلاحظ إمكان التوصل إلى تسوية في أسرع وقت ممكن كيما تمضي اللجنة إلى مباشرة المهام الموكلة إليها .

وفيما يتعلق بمسألة حظر الهجوم على المرافق النووية ، فإننا نقر بصعوبة الاختيار بين عدة نهج سليمة . إن تشديد بلد نام كبليدي على أهمية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أفضى إلى سياسة تتمثل ، في المقام الأول ، في حماية المرافق النووية لأغراض متصلة مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من البلدان . وبالنسبة لمن اشتركوا من بيننا في سلسلة من الحوار في هذا الميدان ، فإن تسوية لا تخدم سوى مصالح بلدان معينة هو أمر من المعروف جيداً أنه غير كاف . لذلك علينا أن نهدف إلى تغطية أكبر مجموعة ممكنة من المصالح حاضراً ومستقبلاً .

ويرى وفدي أن الحاجة الماسة إلى وضع نظام قانوني يحظر الأسلحة الإشعاعية ويمنع الهجوم على المرافق النووية قد ترجمت إلى موقف داعم لأي جهد يبذل في سبيل

التوصل إلى اتفاق لحماية أية مرافق نووية . إن التقييم المستمر للتقدم المحرز في الحوارات قد أسفر عن استعداد وفدي لقبول موقف يهدف إلى الاتفاق على حماية المرافق النووية المخصصة للأغراض السلمية من بين منشآت أخرى . ويود وفدي أن يعلن في هذه المرحلة أننا راغبون في رؤية مزايا نهج مقترح قائم على معايير التدمير الشامل . كما يود وفدي أن يعلن أننا في الوقت الذي نحن فيه على استعداد دوماً للنظر في أي نهج يؤيده عضو من أعضاء المؤتمر ، في وضع يسمح لنا بأن نؤيد أي حل وسط قد ينبثق عن مداولاتنا بهدف تحقيق وضع نظام قانوني يحظر الأسلحة الإشعاعية في أقرب وقت ممكن . وفي رأي وفدي أنه ينبغي أيضاً ، في دورة المؤتمر القادمة ، بذل جهود جدية وعاجلة لتبسيط البدائل الحالية كيما تكون مقبولة عالمياً .

وفي الجزء الآخر من عمل اللجنة ، يعتقد وفدي أن هدف حظر الأسلحة الإشعاعية حظراً تاماً ينبغي أن يوجه عمل اللجنة . إن فكرة حظر هذا النوع من أسلحة التدمير الشامل ينبغي ، إذا ما تحققت ، أن تتضح في مجموعة من الصكوك الدولية القابلة للتحقق منها ، والشاملة ، والملزمة قانونياً . وإن وجود هذه الصكوك من شأنه أن يزيل تماماً إمكانية استخدام هذه الأسلحة .

ولن أتردد في تأكيد ما قلته ، وما قاله كثيرون غيري ، مراراً وتكراراً ، وهو أنه ينبغي لنا أن نستغل تماماً المناخ السياسي الدولي الراهن الذي يفضي إلى التفاوض على جميع البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . فإذا عجزنا عن ذلك ، لاشك أن المجتمع الدولي سيلقي اللوم على المؤتمر لعجزه عن إبرام اتفاقات يمكن أن تعزز السلم والأمن الدوليين وأن تحمي الجنس البشري من العذاب والموت والابادة . إن العالم يحاكمنا ، ولا يسعنا أن نظل خاملين من أجل البشرية .

الرئيسي: أشكر ممثل أندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي . وبذلك اختتمت قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في التحدث في هذه المرحلة؟

وأود أن أقدم إعلاناً موجزاً فيما يتعلق بصناديق توزيع الوثائق على الوفود . فهي متاحة من جديد ، كالعادة ، في الدور الأول ، قريباً من غرفة الاجتماعات الثالثة .

وأود أن أعلن أيضاً أن اجتماع اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية المقرر عقده أصلاً غدا الساعة ١٥/٠٠ سوف يبدأ الساعة ١٦/٠٠ .

وأود الآن أن أدلي ببياني الختامي .

أود أن أحيطكم علماً بأنه لن يمكنني ، نظراً لمسؤولياتي الشائكة ، أن أترأس جلستنا العامة القادمة التي ستعقد يوم الخميس . فاسمحوا لي ، والحالة كذلك ، أن أقول بضع كلمات بمصد رئاسة المؤتمر خلال شهر نيسان/أبريل ، التي توليتها بوصفي رئيساً لوفد كينيا لدى المؤتمر .

فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية التي يعالجها المؤتمر في الوقت الراهن ، أود أن أشير إلى الرسالة التي بعث بها رئيس بلدي ، سعادة السيد دانيال تورويتيتش آراب موي ، التي حظيت بامتياز قراءتها عليكم في افتتاح المؤتمر .

لقد لوحظ ، في بيانات عديدة أدلي بها في الجلسة العامة للمؤتمر منذ بدء دورته لعام ١٩٨٩ في ٧ شباط/فبراير ، أن المؤتمر قد افتتح دورته لعام ١٩٨٩ عندما كان الوضع الدولي يتحسن باستمرار وعندما أصبح الحوار بدلاً من المواجهة الوسيلة المفضلة لتسوية المشاكل الدولية . وكانت وفود كثيرة متفائلة من أن المؤتمر سوف يستغل هذا الوضع الدولي المؤاتي كيما يحرز تقدماً في عمله .

وقد تمكن المؤتمر ، من جهة ، من تسوية بعض المسائل التنظيمية ومن إعادة إنشاء بعض الهيئات الفرعية بشأن بعض البنود الهامة المدرجة في جدول أعماله . ومن جهة أخرى ، لم يتمكن ، في غضون الوقت المخصص لدورته الربيعية ، من اختتام مشاوراته بشأن القضايا النووية المدرجة في جدول أعماله وكذلك الانتهاء من مسائل أخرى معلقة معروضة عليه . وتمكن المؤتمر من إعادة إنشاء اللجان المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ولوضع ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في مأمن من استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، وللأسلحة الإشعاعية . واستأنفت اللجنة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح عملها . وألاحظ أن هذه اللجان المخصصة جميعها ستواصل عملها القيم أثناء دورة الصيف ، وأود أن أشكر رؤساءها كافة على ما أنجزوه من عمل حتى الآن في هذه الهيئات الفرعية .

ولا أرغب في التعليق على مادة العمل الذي يجري الاضطلاع به في هذه الهيئات الفرعية جميعها ، لكنني أرى أنه ينبغي لي أن أذكر بوجه خاص عمل اللجان المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ولوضع برنامج شامل لنزع السلاح . هذا لا يعني ، بالطبع ، أن العمل المضطلع به في الهيئات الفرعية الأخرى أقل أهمية . كما أرى أنه ينبغي لي أن أذكر بإيجاز المشاورات بشأن القضايا

النووية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، وبعض المسائل المتعلقة المعروضة على المؤتمر .

لقد أُعيد إنشاء اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية في ضوء مؤتمر بارييس المعني بحظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد في مطلع شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام . وإن الإعلان الختامي لهذا المؤتمر ، الذي اعتمدته بالإجماع جميع الدول التي حضرت المؤتمر والبالغ عددها ١٤٩ دولة ، قد شدد كذلك على تصميم الدول على أن تحظر إلى الأبد استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها ، وعلى أن تكفل تدميرها . وحثت هذه الوثيقة الهامة مؤتمر نزع السلاح على مضاعفة جهوده في سبيل إبرام اتفاقية لحظر استحداث الأسلحة الكيميائية كافة وإنتاجها وتخزينها واستخدامها ولتدمير هذه الأسلحة ، في أقرب وقت . ويؤمل أن يتحقق هذا الهدف .

وبدأت اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية عملها بولايتها الحالية بعد أن بذلت وفود عديدة بعض الجهود ، وإن كان ذلك بدون جدوى ، من أجل تضمينها بعض العناصر الهامة التي تشكل جزءاً من الإعلان الختامي لمؤتمر بارييس . ويجري حالياً الاضطلاع بعمل هذه الهيئة الفرعية في خمسة أفرقة عاملة ، يتناول كل منها مواضيع محددة ، ويبدو أن هذا النهج المثير قد يثمر نتائج إيجابية هامة أثناء دورة عام ١٩٨٩ للمؤتمر والفترة الفاصلة بين الدورتين بشأن كثير من المواضيع التي يجري النظر فيها ولم يُبَت فيها بعد .

إن إعادة إنشاء اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي كانت إعلاناً واضحاً عن أن لمؤتمر نزع السلاح دور هام في الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ولقيت ولاية هذه الهيئة الفرعية وبرنامج عملها قبول جميع الوفود . غير أنه حدث تأخير طويل وغير مريح قبل أن تتمكن هذه اللجنة المختصة من الشروع في عملها الموضوعي ، نظراً لإجراء مشاورات بشأن مسائل إجرائية تم في نهاية الأمر التوصل إلى حلها بما يرضي جميع الوفود . ويؤمل أن تسجل هذه اللجنة المختصة تقدماً إيجابياً في مداولاتها في سبيل ضمان ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة لسباق للتسلح . وتوجد بالفعل مقترحات لضمان عدم ظهور مثل هذا التطور ، وسوف تقرر هذه اللجنة المختصة أفضل كيفية لدفع عجلة عملها لدورة عام ١٩٨٩ .

ويُنْتَظَر من المؤتمر ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٨/٤٣ كاف ، أن يقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نمّاً مستكملاً للبرنامج الشامل لنزع السلاح . وقد استأنفت اللجنة المختصة أعمالها جدياً بهدف تحقيق هذا التوقع . ويؤمل أنه في وقت بدء الجمعية العامة دورتها الرابعة والأربعين في وقت

لاحق من هذا العام ، سيكون قد تم استيفاء المطلب الوارد في القرار ٧٨/٤٣ كإضافة . وينبغي لجميع الوفود أن تفعل كل ما في وسعها لضمان إنجاز البرنامج الشامل لنزع السلاح أثناء دورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ .

وأود أن ألاحظ أن رئيس اللجنة المختصة لعقد ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، ورئيس اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية قد شجعا على تكثيف العمل في لجنة كل منهما ، ويبدو أن هاتين اللجنتين قد تسجلا نتائج مثيرة للاهتمام أثناء دورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ .

وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية تشكل تهديداً خطيراً للبشرية ، وعلى الرغم من أن للقضايا النووية درجة عالية من الأهمية في جدول أعمال هذا المؤتمر ، لم يتسن للمؤتمر أن يعمل بطريقة متفق عليها لحل المشاكل التي تحول دون إنشاء هيئات فرعية أو أي إطار تنظيمي مناسب آخر لكي يتناول على حدة البند ١ من جدول الأعمال المتعلق بحظر التجارب النووية ، والبند ٢ المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، والبند ٣ المتعلق بمنع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة . ولم يتسن للمؤتمر عقد مشاورات بشأن القضايا النووية أثناء دورة الربيع ، وإنني على يقين من أن هذه المشاورات ستستمر أثناء دورة المؤتمر الصيفية .

غير أنه ينبغي لي أن ألاحظ أن المشاورات بشأن البند ١ من جدول الأعمال تشير ، على ما يبدو ، إلى وجود أمل في إمكانية إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية . وأود أن أشدد مرة أخرى على ما للاهتمام إلى ترتيب تنظيمي مناسب لمعالجة البند ١ من جدول الأعمال معالجة فعالة من أهمية وإلحاح . وإنني على يقين بأننا جميعاً متفقون على هذه النقطة . وقد أجرى خلقي ، أثناء شهر آذار/مارس ، مشاورات على أساس غير رسمي وفردية بشأن مسألة وضع ولاية للجنة مخصصة بموجب ذلك البند من جدول الأعمال . وقد دعوت ، في بياني الافتتاحي ، السيد يامادا ، سفير اليابان ، إلى مواصلة جهوده ، وأعربت عن استعدادي للمساعدة في هذه المشاورات كلما أمكن . وينبغي أن تضي المشاورات الآن إلى مرحلة ثانية لتضييق الخلافات الحالية ومحاولة صياغة نص متفق عليه بشأن الولاية . وإنني آمل حقاً أن يتحقق توافق في الآراء ، إذ أنني أعتقد أننا نعمل جميعاً من أجل الغرض ذاته . وأود أن أشجع السفير يامادا على مواصلة مشاوراته مع منسقي البنود والوفود الأخرى . وسيظل الاتصال بوفدي متاحاً للتشاور معه أثناء الجزء الثاني من الدورة ، كما أنني متأكد من أن الاتصال بمن يخلغي سيكون متاحاً أيضاً للتشاور ، إذا ما أمكننا المساعدة في الوصول إلى اتفاق .

والأحظ أن المؤتمر قد اعتمد ، في جلسته العامة ٥٠٣ ، التقارير التي قدمها إلى المؤتمر فريق الخبراء العلميين المخصص لدراسة الظواهر الاهتزازية الدولية .

إن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته مسألة ما برحت تشغل المؤتمر منذ بعض الوقت ، وقد قدمت مقترحات شتى في هذا الشأن . وأحد هذه المقترحات هو بشأن ضرورة أن يتجنب المؤتمر إعطاء المناقشات الإجرائية التي تستنفد وقتاً كثيراً أهمية أكبر من أهمية أعماله الأساسية . ومن المؤكد أن ذلك يجد من الوقت المتاح للمؤتمر وهيئاته الفرعية من أجل النظر بجدية في المسائل الموضوعية . وثمة مقترحات أخرى بشأن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته هي مقترحات وجيهة على حد سواء وينبغي دراستها بجدية .

ولا يزال يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن ينفذ قراره بزيادة عدد أعضائه بأربع دول . وقد دأب المؤتمر على مواصلة مشاوراته بشأن هذه المسألة الهامة ، وإنني موقن بأنه سيتسنى له تنفيذ هذا القرار عندما تصبح الظروف مناسبة .

وفي الختام ، أود أن أشكر منسقي الأفرقة لشهر نيسان/أبريل ، وكذلك الصين ، على ما قدموه لي من تعاون أثناء رئاستي للمؤتمر خلال هذا الشهر . كما أود أن أشكر جميع الوفود على ما قدمته لي من تعاون أثناء الفترة التي توليت فيها هذا المنصب الهام . ولا شك أن هذا التعاون قد جعل مهامي أسهل . وأود أن أعرب عن امتناني الصادق للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، السفير ميليان كوماتينا ، ولنائب الأمين العام ، السفير فيسنتي بيراساتيغي . فلولاً تعاونهم الوثيق ومشورتهم ، لكنت مهامي شاقة للغاية . كما أود أن أشكر أعضاء الأمانة الآخرين ، بما في ذلك المترجمون الشفويون وكل من يقدمون خدماتهم القيّمة بشكل أو بآخر إلى هذا المؤتمر .

وإنني أعلم أن بعض أعضاء الوفود ، وكذلك أعضاء الأمانة ، سيحضرون مداولات لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في نيويورك ، أو سيعودون إلى عواصمهم بعد دورة المؤتمر الربيعية . وأتمنى لهم جميعاً أن تحببهم السلامة . أما لمن سيظلون في جنيف أثناء فترة العطلة قبل أن يبدأ المؤتمر دورته الصيفية ، فأتمنى عطلة مريحة .

وأود الآن أن أقدم تهانئاً شخصية وتهانئاً وفدي للسيد غارسيا روبلي ، سفير المكسيك ، الذي سيصبح رئيس المؤتمر في شهر حزيران/يونيه ، وأتمنى له النجاح أثناء فترة رئاسته .

وأود أن أحيطكم علماً بأن السيد هاريسون غيشيرو ، نائب رئيس وفد كينيا لدى المؤتمر ، سيتأخر الجلسة العامة الأخيرة لدورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩ .

وبذلك أختتم بياني . أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٢٧ نيسان/أبريل ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠